



# الموضوع

دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذ المشرف:

د/ دردوري لحسن

إعداد الطالبة:

● صفصاف حكيمة

السنة الجامعية: 2018-2019



# الموضوع

دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالبة:

د/ دردوري لحسن

• صفصاف حكيمة

السنة الجامعية: 2018-2019



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وعرهان

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و علي والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه

و أدخلني برحمتك في عبائك الصالحين

الحمد والشكر والثناء كله لله عجز وجل الذي وفقني وهديني ويسر لي هذا.

وأفضل الصلاة والسلام علي سيدنا ورسولنا محمد علي الله عليه وسلم

أما بعد

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الدكتور درودوري لحسن علي قبوله الإشراف علي المذكرة وعلي

النصائح القيمة والتوجيهات المنيرة التي قدمها لأجل تقويمها وما خصه من وقت لذلك.

# الإهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى  
الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل لمن رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها إلى التي حملتني وهنا  
على ومن إلى أمي العزيزة حفظها الله

إلى أشد وأطيب قلب إلى أبي الغالي سدي ومرشدي

إلى من تعرّعت معهم وزما تحنني بينهم إخوتي وأخواتي وأبنائهم وبناتهم

إلى روح أختي الطاهرة ربعية رحمها الله

إلى من جمعني بهم الحياة إلى رفقاتي دربي صديقاتي

مقدمة

### تمهيد:

إن الانفتاح الدولي الذي عرفه العالم والذي أدى إلى توسع في المبادلات التجارية والرأسمالية الناتج عن التطورات السريعة لوسائل التكنولوجيا وكذا ظهور العولمة والتوسع في مجال الابتكارات المالية، هذه الأسباب وأخرى أدت إلى تشابك العلاقات الدولية مما أدى إلى نشوء تطورات إيجابية كتوطيد العلاقات بين الدول من أجل النهوض باقتصاد عالمي مزدهر بصفة عامة، وأخرى سلبية كحدوث اضطرابات اقتصادية على مستوى الدولة ما وانتشارها عالميا.

هذا الترابط والتداخل الاقتصادي أدى إلى ضرورة البحث عن سبل للحد من التأثيرات السلبية الناتجة عنه، وتعتبر السياسة النقدية أحد أهم الوسائل المستعملة في هذا المجال والتي يستخدمها البنك المركزي من أجل التحكم في عملية عرض النقود وتحديد المستوى المطلوب منه، وكذلك تحقيق التوازن الاقتصادي والحد من الاختلالات التي قد تصيب أجهزة الدولة وبالتحديد ميزان المدفوعات.

حيث يعتبر تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أحد أهم الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، كونه الجهاز الذي يرصد الوضعية الاقتصادية لها وذلك من خلال عرضه لحركة الصادرات والواردات وكذلك حركة رؤوس الأموال، لذلك فإن أي اختلال فيه يعتبر عائق في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث عانت من اختلال في توازنها الكلية من بينها مشكلة تفاقم حجم الديون والعجز عن سدادها، والارتفاعات المستمرة في معدلات التضخم، وإعادة الاستقرار الاقتصادي ومعالجة مختلف الاختلالات من بينها تلك تصيب ميزان المدفوعات لجأت إلى العديد من الآليات والأدوات كأدوات السياسة النقدية.

## مقدمة

### إشكالية البحث:

للإلمام بموضوع هذا البحث نصوغ الإشكالية التالية:

ما هو دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2017؟

### الأسئلة الفرعية:

في إطار الإشكالية المطروحة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. أي جهة مسؤولة عن تحديد معدل الإحتياطي القانوني؟
2. هل يعتبر التحكم في المعروض النقدي سببا في معالجة الاختلال ميزان المدفوعات؟
3. ماهي أداة السياسة النقدية الأكثر فعالية التي استخدمها البنك المركزي للمعالجة الاختلال الذي أصاب ميزان المدفوعات.

### فرضيات البحث:

1. يعتبر البنك التجاري المسؤول عن تحديد معدل الإحتياطي القانوني الذي يقدمه للبنك المركزي.
2. نعم يعتبر التحكم في المعروض النقدي من أهم الأسباب لمعالجة إختلال ميزان المدفوعات.
3. أداة السياسة النقدية الأكثر فعالية التي استخدمها البنك المركزي للمعالجة الاختلال الذي أصاب ميزان المدفوعات هي أداة معدل إعادة الخصم.

### أهداف البحث:

1. التعرف على الجانب النظري لسياسة النقدية من مفهوم وخصائص وأدوات... إلخ.
2. ضبط مفهوم لميزان المدفوعات والتعرض لمكوناته.
3. ربط العلاقة بين ميزان المدفوعات والسياسة النقدية.

## مقدمة

4. التعرف على أهم أدوات السياسة النقدية التي انتهجتها الجزائر في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

### أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية البالغة التي يحتلها كلاء المتغيرين ميزان المدفوعات والسياسة النقدية في التوازن والنمو الاقتصادي لذلك نسعى من خلال بحثنا هذا إلى التعرف أكثر على ميزان المدفوعات ومختلف الاختلالات التي تصيبه وكذلك الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في معالجة تلك الاختلالات.

### المنهج المتبع:

للإحاطة بشتى النقاط المراد دراستها وإدراجها في هذا البحث اعتمدنا الأسلوب الوصفي التحليلي

المنهج الوصفي: تم اعتماده لتحديد الإطار النظري لسياسة النقدية وميزان المدفوعات.

المنهج التحليلي: اتبع لتوضيح وتتبع دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات للجزائر خلال

الفترة 2000-2017.

### حدود الدراسة:

موضوع ميزان المدفوعات والسياسة النقدية موضوع واسع النطاق لذا سنحاول تحديد بعض النقاط لضبط

إطار الدراسة وذلك كما يلي:

دراسة ميزان المدفوعات مع التركيز على نقطة الخلل فيه وطرق إصلاحه عن طريق أدوات السياسة النقدية.

دراسة السياسة النقدية في الجزائر وكيفية معالجتها للخلل الحادث في ميزان المدفوعات خلال الفترة

2000-2017.

### الدراسات السابقة:

1. **حاجي سمية**، أطروحة دكتوراه تحت عنوان: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال جامعة بسكرة 2015-2016 من أهم النتائج المتوصل إليها:

إن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يتوقف بدرجة كبيرة على وضعية الحساب الجاري الذي يعتبر المرجع الأساسي والسبب الرئيسي في حالتها العجز والفائض بينما يلعب حساب رؤوس الأموال دورا ثانويا، وإن ميزان المدفوعات الجزائري في بداية التسعينات كان متذبذب، وهذا ما يبرهن على أن الإصلاحات الاقتصادية لم تؤثر بشكل إيجابي على وضعية الاقتصاد.

2. **زراقة محمد**، مذكرة ماجستير بعنوان آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014 تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي جامعة تلمسان 2015-2016 من أهم النتائج المتوصل إليها :

من خلال هذا البحث أن آلية الصرف تعتبر من أهم الآليات التي تعمل على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وهو ما جاءت بها مختلف النظريات التي درست العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

3. **بن طرية حورية**، مذكرة ماجستير بعنوان دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة ورقلة 2016-2017 أهم ما تم استنتاجه من هذا البحث أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة حيث لعب فيها قطاع المحروقات دورا أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم دور الإصلاحات الاقتصادية في مواجهة ذلك في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات.

## مقدمة

4. **بنابي فتيحة**، مذكرة ماجستير بعنوان السياسة النقدية ونمو الاقصادي، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك جامعة أحمد بوقرة تلمسان 2008 -2009 من أهم ماتوصلت إليه الباحثة في دراستها هذه وجود فارق كبير بين مستويات النمو الإقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة ويرجع ذلك افتقار الدول الأولى لبعض محددات النمو كالنقد التكنولوجي والابتكارات والاستثمار في رأس المال البشري، كما أكدت من خلال هذا البحث على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال مختلف السياسات الكلية وبالخصوص السياسة النقدية خاصة في الدول النامية لدعم عملية النمو من خلال التأثير على معدلات الفائدة لتشجيع الادخار، ودعم إنشاء المنشآت القاعدية لتشجيع الاستثمار وغير ذلك.

**أهم ما يميز الدراسة:**

أهم ما يميز هذه الدراسة انها سلطت الضوء على اختلالات التي تعرض إليها ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وخاصة السنوات الأخيرة 2015، 2016، 2017 وكذا أهم وسائل السياسة النقدية التي استعملها البنك المركزي في مواجهة هذا الاختلال.

**هيكل البحث:**

حتى نتمكن من ضبط محتوى الدراسة بشكل مناسب قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول كالاتي:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للسياسة النقدية والذي تم تخصيصه لتعرف أكثر على أساسيات السياسة النقدية والذي يضم ثلاثة مباحث: المبحث الأول لماهية السياسة النقدية، أما المبحث الثاني فخصص لأهم المدارس التي تعرضت للسياسة النقدية، أما المبحث الثالث فقد شمل الأدوات الكمية والكيفية والأدوات الأخرى للسياسة النقدية.

## مقدمة

---

الفصل الثاني بعنوان ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة إختلاله والذي تندرج ضمنه ثلاثة مباحث المبحث الأول يخص ماهية ميزان المدفوعات أما المبحث الثاني فخصص لاختلال ميزان المدفوعات والمبحث الثالث تحت عنوان معالجة إختلال ميزان المدفوعات عن طريق أدوات السياسة النقدية،

الفصل الثالث بعنوان دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2017 حيث قسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تطور ميزان المدفوعات وتطورات النقدية خلال 2000-2008 المبحث الثاني تطور ميزان المدفوعات والتطورات النقدية خلال 2009-2013 ، أما المبحث الثالث فهو بعنوان تطور ميزان المدفوعات والتطورات النقدية خلال 2014-2017.

# الفصل الأول

## الإطار النظري للسياسة النقدية

### تمهيد

إن الوضع الاقتصادي الغير متوازن يلزم تدخل البنك المركزي بوصفه المشرف على السياسة النقدية وذلك للحد من العرض النقدي أو زيادته، وعلى حسب حالتها التضخم والانكماش يتبع البنك المركزي إستراتيجية معينة من خلال استخدامه لأدوات المختلفة المتاحة لإعادة التنظيم لسوق النقد والائتمان؛

إلا إن هذه السياسة كانت محل جدل فكري بين العديد من المدارس الاقتصادية فبعضها يؤكد على أهميتها في حل الأزمات التي تصيب الاقتصاد والبعض ينفي فعاليتها،

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ماهية السياسة النقدية وإلى أهم المدارس التي تعرضت لها ومختلف الأدوات المستخدمة في تطبيقها.

### المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية أحد ركائز السياسة الاقتصادية والتي تبين إستراتيجية البنك المركزي في التحكم في المعروض النقدي والوصول إلى الأهداف التي سطرها.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.

تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة من القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني".<sup>1</sup>

وتعرف أيضا على أنها "مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا، والاستقرار الاقتصادي عموما".<sup>2</sup>

وتعرف أيضا على أنها "مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الإصدار النقدي، والرقابة على الائتمان".<sup>3</sup>

ومن خلال كل التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة النقدية على أنها:

مجموعة التدابير والإجراءات التي تتبعها السلطات الاقتصادية النقدية للدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحكم في تطور ونمو كمية النقود وذلك بغية تفاذي أو معالجة بعض المشاكل الاقتصادية وتحقيق الأهداف المسطرة.

<sup>1</sup> لحو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت (لبنان)، 2006، ص59.

<sup>2</sup> رحيم حسن، "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص86.

<sup>3</sup> Marie De Laplace, " **Monnaie et Financement de L'économie**", Dunod, Paris, 2003, p 103 .

المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية.

يعمل البنك المركزي على تحديد أهداف السياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي بالتأثير على حجم الائتمان، وذلك باختياره للوسائل المساعدة على التدخل في نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وتوجيهها والإشراف عليها حيث يعتبر التحكم في الكتلة النقدية من المهام البارزة للسياسة النقدية باعتبارها إحدى الوسائل المستخدمة لبلوغ الأهداف الاقتصادية الكبرى.

تكمن أهمية السياسة النقدية في زيادة وتعبئة الموارد الحقيقية لتمويل المشاريع ذات المردودية العالية، فأهداف السياسة النقدية تتباين من اقتصاد لآخر باعتبارها جزء من السياسة الاقتصادية، فأهدافها في الدول المتقدمة تختلف عن أهدافها في الدول النامية وهذا ماسنوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية السياسة النقدية بالنسبة للدول المتقدمة

يتمثل الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في الدول المتقدمة في:

أولاً: العمل على ثبات واستقرار الأسعار

ثانياً: تحقيق التوازن الخارجي كاستقرار سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية .

ثالثاً: التحكم في اتجاهات وتركيب وبنية النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في حجم الائتمان المناسب.

ويمكن القول ان السياسة النقدية في الدول النامية تسعى إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في الاقتصاد.

الفرع الثاني: أهمية السياسة النقدية بالنسبة للدول النامية

تكمن أهمية الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في الدول النامية من خلال خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل الذاتي اللازم لها، غير أن قلة الموارد المالية وتخلف الاقتصاد الوطني واختلال بنيانه إلى جانب تخلف

النظام المصرفي القائم ومحدودية نطاقه وتأثيره فضلا عن قلة المؤسسات المالية المصرفية ومحدودية نشاطها أدى إلى محدودية السياسة النقدية وبالتالي التأثير على دورها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، خاصة الاقتصادية منها.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية:

باعتبار السياسة النقدية من أهم السياسات في الاقتصاد والتي يكمن دورها الأساسي في تنظيم النقد فقد قامت هذه الأخيرة بتحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مصنفة هذه الأهداف بالتدرج إلى أهداف أولية وأخرى وسيطة وأهداف نهائية، وتكون هذه الأهداف مترابطة فتحقق الأهداف الأولية يكون شرط لتحقيق الأهداف الوسيطة وهذه الأخيرة تكون شرط لتحقيق الأهداف النهائية.

### الفرع الأول: الأهداف الأولية:

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فهي صلة التي تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة. وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجتمعات الاحتياطات النقدية والثانية تتمثل بظروف سوق النقد.

**أولا: مجتمعات الاحتياطات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات

<sup>1</sup> أكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص، ص32،33.

المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الإحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع البنوك الأخرى .

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

ولقد أصبح لكل مجمع احتياطي مؤيد ومعارض حول مدى فعاليته، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجتمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة، وليس بالنتظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي.<sup>1</sup>

**ثانيا: استقرار سوق النقد:** يرى بعض الاقتصاديين أن هدف السياسة النقدية هو العمل على تحقيق استقرار سوق النقد وعلى ذلك يجب أن تعمل على القضاء على تقلبات الموسمية في الطلب على النقود وأن توفر السلطات النقدية السيولة والائتمان في أوقات الأزمات، ومن خلال السياسة النقدية يجب تحقيق الملائمة بين عرض النقود والطلب عليها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مفتاح صالح، "النقود والسياسة النقدية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، 2005، ص، ص 124، 125.

<sup>2</sup> - أنس بكري، وليد صافي، "النقود والبنوك"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009، ص 179.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة:

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي يمكن للبنك المركزي أن يؤثر عليها وبالتالي فهي بمثابة إعلان لإستراتيجية السياسة النقدية.

أولاً: استقرار أسعار الصرف: يقصد بسعر الصرف نسبة مبادلة عملة بلد ما بوحدة من عملة بلد آخر، أو أنه عدد وحدات العملة المحلية التي تقابلها أو تعادلها وحدة نقد أجنبية واحدة أو العكس، ويستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن إنخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، ففي حالة المحافظة على مستوى منخفض أكثر من العملة يشجع ذلك الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع في المقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة وانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد، أما في الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر يفرض ذلك على الأعوان الاقتصاديين ضغطاً انكماشياً وهو ما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي تنخفض مستويات النمو، كم أن استقرار هذا المعدل يشكل ضماناً لاستقرار وضعية البلد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بعملات قوية والحرص على استقرار سعر صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي على عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف.<sup>1</sup>

ثانياً: سعر الفائدة كهدف وسيط: تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى عصور ماضية، وتزايدت أهميتها في العصر الحديث وقد تبنت البنوك المركزية سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أحمد بن البار، "أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة مسيلة، 2016-2017، ص 72.

<sup>2</sup> محمد بلوفي، "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد، المركز الجامعي تمنراست، العدد 02، جوان 2012، ص 467.

فإذا عدنا إلى النظرية النقدية نجد أن الكنزيين يريدون تثبيت سعر الفائدة في أدنى مستوى ممكن في حين يهمله النقديون ويهتمون أكثر بكمية النقود، ويقولون أنه في حالة الاهتمام بمعدل الفائدة يجب ربطه بمستواه الحقيقي الذي يعتبر صعب التحديد.

ويتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات السلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، والمشكل المطروح هنا كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة وأنه يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق، إلى جانب عرض وطلب على رؤوس الأموال وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغيير في معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبياً. تحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد.

وهناك العديد من معدلات الفائدة من بينها:<sup>1</sup>

1. المعدلات الرئيسية: وهي معدلات التي تقتض بها البنوك التجارية من البنك المركزي ، ويستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
2. معدلات السوق النقدية، يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والقابلة للتداول، كسندات الخزينة وشهادات الإيداع.
3. معدلات التوظيف في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر.
4. المعدلات المدينة وهي التي تطبق على القروض الممنوحة.

<sup>1</sup> - بنابي فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008-

ثالثاً: الأهداف النهائية :

1- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية ويعتبر الاقتصاديون أن هذا الهدف هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية أما الأهداف الأخرى فتعتبر أهداف ثانوية.

إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف تسعى إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعين في متوسط دخل الفرد الحقيقي. وتعتمد الحكومات الى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفايتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية.<sup>1</sup>

وفعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته.

فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وبالتالي في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص. فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تسمح بخلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري الذي ارتفاعه يؤدي إلى زيادة في مستويات النمو.<sup>2</sup>

2-الاستقرار السعري: يعد تحقيق الاستقرار السعري من الأهداف الكلية التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها من خلال استعماله لأدوات السياسة النقدية، ومن خلال العمل على خفض معدلات التضخم والوصول إلى حالة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، يعود أهمية هذا الهدف إلى حالة التخبط التي تخلقها معدلات التضخم

<sup>1</sup> - زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2006، ص 190.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 190.

المرتفعة في الاقتصاد، وإلى الآثار السلبية الكبيرة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي التي تترتب على وجودها. فمن ناحية فإن الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام لأسعار يعمل على تآكل القوة الشرائية للدخل وبالذات الدخل الثابتة، كما أنه يضر بشكل خاص الطبقات الأكثر ضعفا في المجتمع وهي الطبقات الفقيرة.<sup>1</sup>

إن تثبيت المستوى العام للأسعار ليس معناه تثبيت معدل زيادة كمية النقود وجعل هذا المعدل مساويا للصففر، لأن ذلك غير ممكن بأن تكون أسعار الفائدة الحقيقية سالبة أثناء دورة الأعمال وإنما المقصود هو أن تكون نسبة زيادة المعروض النقدي تتماشى ونسبة زيادة مستوى الإنتاج.<sup>2</sup>

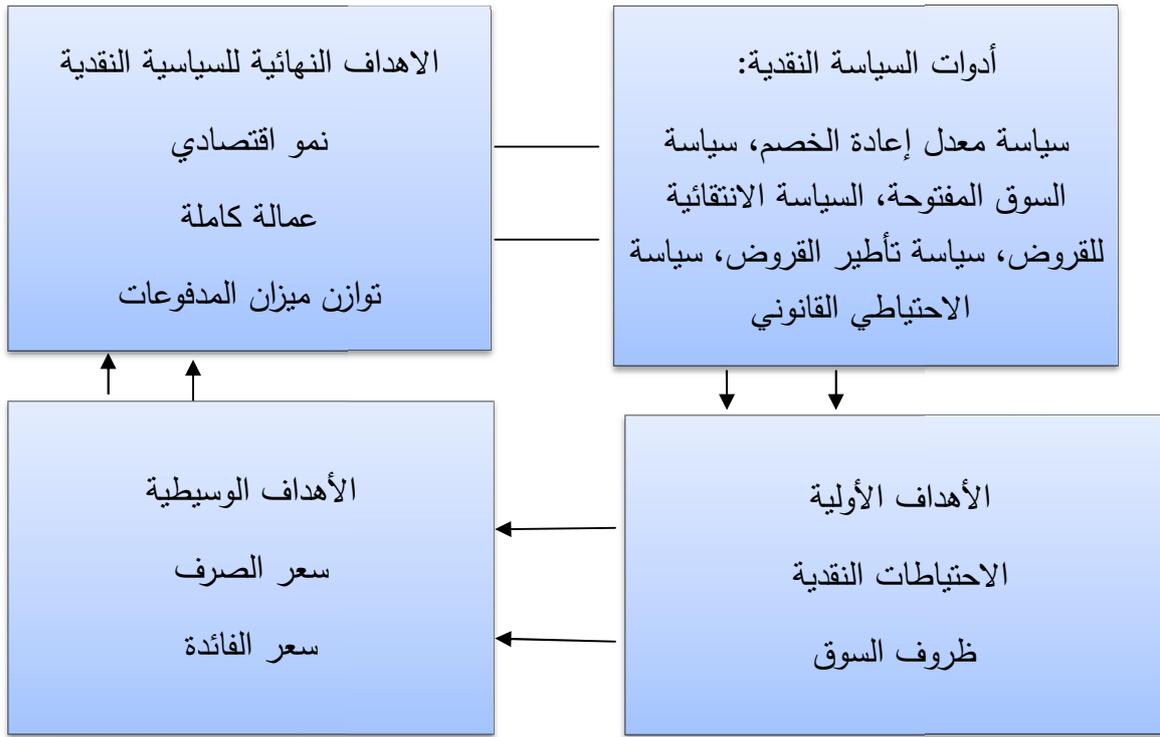
3- تحسين ميزان المدفوعات: يتجسد ميزان المدفوعات لدولة ما من خلال علاقتها النقدية والمالية والتجارية مع بقية دول العالم. ويكون هذا الميزان في صالح تلك الدولة عندما تكون استلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح. وتسعى جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل لصالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطات من العملة الصعبة. فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تدفع أكثر مما تستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية. ولا يمكن تغطية هذا العجز إلا بالسحب على احتياطياته النقدية الأجنبية أو بيع بعض موجوداته أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على بعض المنح والإعانات. مع يترتب على ذلك من آثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية. ودور السلطات النقدية هنا التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية الغير مصرفية في محاولة لتقليص استردادتها، أما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة

<sup>1</sup> - محمد سعيد السمهوري، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011، ص ، ص 212، 213.

<sup>2</sup> - ميادة بلعاش، "أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص115.

التوظيفات قصيرة وطويلة الأجل في الخارج، فإن تقليص حجم الائتمان يقود إلى تقليص سيولة هذه الوحدات الاقتصادية، مما يرغمها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج.<sup>1</sup>

شكل رقم 1: استراتيجية السياسة النقدية الحديثة



المصدر: لعلو موسى البخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت (لبنان)، 2006، ص 61.

من خلال الشكل السابق يمكن القول بأن البنك المركزي يعمل على التأثير في الأهداف الأولية التي يمكن الوصول إليها مباشرة من خلال الأدوات المباشرة وغير مباشرة للسياسة النقدية والتي بدورها تؤثر على الأهداف الوسيطة وصولاً للأهداف النهائية.

<sup>1</sup> - زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص، ص 190، 191.

### المبحث الثاني: السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية:

إن ضبط ومعرفة دور وفعالية السياسة النقدية في الاقتصاد لم يلقى اتفاق بين جمهور علماء المدارس الاقتصادية، وذلك لاختلاف معتقداتهم وآراءهم حول معظم المسائل ذلك ما جعل كل مدرسة من هذه المدارس تنظر للسياسة النقدية من خلال فرضيات التي تبنتها والظروف التي كانت تعيشها، ومن خلال هذا المباحث سنتطرق لوجهة نظر المدرسة الكلاسيكية والكينزية والمدرسة النقدية الحديثة للسياسة النقدية.

### المطلب الأول: السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية:

ترتبط هذه المدرسة بكل من ريكاردو و هيوم و فيشر وآخرون، حيث اعتبر هؤلاء أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل وأن النقود - بصفقتها وسيط للتبادل - ليست سوى حجاب يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون له أي تأثير عليها مما يفيد حياد النقود، حيث تركز اهتمامهم على العلاقة التي تربط النقود بالمستوى العام للأسعار.

### الفرع الأول: افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية:

من بين هذه الفرضيات مايلي:<sup>1</sup>

أولاً: ثبات حجم المعاملات: تقوم النظرية الكمية للتقليديين في تحليلها للواقع الاقتصادي، وفي بناء النظرية النقدية على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وان النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، باعتبارها وسيط للمبادلة، لان المنتجات من السلع والخدمات تبادل بالمنتجات، والنقود وسيلة لذلك.

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص - ص 10-12.

ثانياً: ثبات سرعة دوران النقد: نقصد بسرعة دوران النقود ( $V$ ) معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل

وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة.

وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد

بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، مثل درجة كثافة السكان، وتطور عادات التعاملات المصرفية

ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي، والأسواق المالية والنقدية، وهذه العوامل كلها لا تتغير عادة في الأجل

القصير.

ثالثاً: ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي

مفاده أن تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار. أي

هناك علاقة طردية بين كمية النقود ( $M$ ) ومستوى الأسعار ( $P$ ).

### الفرع الثاني: السياسة النقدية الكلاسيكية:

أولاً: ارتكز التحليل النقدي لدى الكلاسيك على فرضية الانفصال بين القطاع العيني والذي يتم من خلاله تحديد

قيم المتغيرات الحقيقية وحجم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد، وبين القطاع النقدي والذي يتم

فيه تحديد قيم المتغيرات النقدية والمستوى العام للأسعار، وهو ما يعني عدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير

على الشق الحقيقي للاقتصاد وإنما تستطيع السياسة النقدية من خلال تأثيرها وقدرتها على التحكم في كمية

النقود كمتغير مستقل التأثير وبفاعلية تامة على الشق النقدي للاقتصاد أي التأثير على المستوى العام للأسعار

كمتغير تابع.

ثانياً: ويرى الكلاسيك أن أي اختلال ينشأ في النشاط الاقتصادي ماهو إلا ظاهرة مؤقتة حيث يأتي العلاج

مباشرة وبصورة تلقائية دون الحاجة إلى التدخل من جانب السلطات الاقتصادية، حيث يتحدد النشاط الاقتصادي

من خلال عوامل الحقيقية ترتبط بالمقدرة الانتاجية للاقتصاد محل الدراسة، وليس لها علاقة بالجانب النقدي من الاقتصاد وبالتالي لا يكون للسياسة النقدية أي دور يذكر في علاج الاختلالات الاقتصادية المرتبطة بالجانب الحقيقي وإنما عن طريق قيام السلطات النقدية بتوجيه معدل التغير في كمية النقود بما يحقق الاستقرار في الاسعار.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: السياسة النقدية في المدرسة الكينزية:

رغم الدور الكبير الذي كان للنظرية النقدية الكلاسيكية في تفسير الطلب على النقود ، إلا أن أزمة الكساد الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي في سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين كانت بداية لنهاية مصداقية الفكر الكلاسيكي في هذا المجال، نظرا لعجز هذه النظرية في معالجة هذه الأزمة، هذا ما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية التي جاء بها الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز والذي هاجم أفكار الكلاسيك خاصة الافتراض الخاص بثبات سرعة دوران النقود، وقد أتى بفروض أخرى ميزت نظريته.

### الفرع الأول: أهم الأفكار النقدية لدى كينز:

#### أولاً: الطلب على النقود:

بشكل عام فإن الطلب على النقود عند كينز تتمثل في الطلب على النقود لدافع المعاملات ولدافع الاحتياط وكذلك لدافع المضاربة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أحمد رمزي عبد العال، "العلاقة التبادلية بين الدولة وفاعلية السياسة النقدية"، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2013، ص، ص 122، 123.

<sup>2</sup> - وديع طوروس، "المدخل إلى الاقتصاد النقدي"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص 119.

1. **الطلب على النقود لغرض المعاملات:** يستمد دافع المعاملات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل حيث يتم استخدام النقود في تسوية المبادلات ودافع المعاملات يقصد به رغبة المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات في الاحتفاظ بقدر معين من النقود في شكلها السائل بغية مواجهة نفقاتهم الجارية.
  2. **الطلب على النقود لغرض الاحتياط:** يحتفظ الأعوان الاقتصاديون إلى جانب ما سبق بمبالغ نقدية بغية الاحتراز الناتج عن حالة عدم التأكد، بسبب نفقات طارئة مستقبلية، أو حالات عدم تحقق الإيرادات المستقبلية.
  3. **الطلب على النقود لغرض المضاربة:** إن هذا العامل ينبع من الشعور بعدم التأكد شأنه في ذلك شأن دافع الاحتياط إلا أنه بالنسبة لعامل المضاربة فإن عدم التأكد ينصب أساساً على التغيرات في أسعار الفائدة السائدة ومنه نجد أن تفضيل السيولة من أجل المضاربة يرتبط عكسياً بمستوى أسعار الفائدة السائد.
- إن توقع ارتفاع الأسعار يدفع المستثمر إلى التخلي عن السيولة، وتوقع زيادة في سعر الفائدة يجعله يحتفظ بقدر من السيولة.

#### ثانياً: عرض النقد:

يتكون المعروض النقدي الكلي عند كينز من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي و النقود المساعدة (ورقية ومعنوية)، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاديات المتطورة، حيث اعتبره كينز متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية ومستقياً تماماً عن متغير سعر الفائدة بمعنى أن عرض النقود غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مصطفى رشدي شيحة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار الجامعية للطباعة، بيروت، 1985، ص 304.

### الفرع الثاني: السياسة النقدية الكينزية:

تقوم السياسة النقدية الكينزية على ثلاثة أعمدة أساسية:<sup>1</sup>

أولاً: التحكم بعرض النقد.

ثانياً: التحكم بسعر الفائدة.

ثالثاً: التحكم بحجم التسليف.

فحسب كينز فإن أي زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز لزيادة الاستثمارات أي زيادة حجم التسليف ومن ثم زيادة التشغيل والانتاج.

ولقد اشترط كينز أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن التوازن النقدي يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع المطلوب النقدي، وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار والاستثمار.

ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال، وذلك بتخفيض الضرائب على الاستهلاك والأرباح وبالتالي تشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويمكن تغطية هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي الذي يتكفل به البنك المركزي.

حسب كينز فإن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار وهذا عند مستوى التشغيل الكامل، وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكينزية لكن هذه الحالة ليست دائمة نظراً لأن التشغيل الكامل لا

<sup>1</sup> - سنوسي علي، "محاضرات في النقود والسياسة النقدية"، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2015، ص 126.

يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإن مادام الاقتصاد لم يصل بعد إلى حالة التشغيل الكامل فإن زيادة في مستويات الناتج الوطني والتشغيل، ذلك وفقا لميكانيزم معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والناتج.

أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز إحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي ، حيث يرى أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي.

ومن خلال هذا نجد أن كينز أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنة مع السياسة النقدية ، وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: السياسة النقدية في المدرسة النقدية الحديثة:

من رواد هذه المدرسة ميلتون فريدمان وقد جمعت بين أفكار وأهداف المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية في تفسيرها لدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

#### الفرع الأول: محددات الطلب على النقود عند فريدمان:

يرى فريدمان أن الطلب على النقود يتأثر بالمتغيرات التالية:

أولاً: الثروة والدخل الحقيقي.

ثانياً: النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.

ثالثاً: العوامل التي يمكن أن تؤثر في تفضيل وأذواق المحتفظين بالنقود.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ناظم محمد النوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، زهران للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 1999، ص106.

<sup>2</sup> - وديع طوروس، مرجع سابق، ص160.

الفرع الثاني: السياسة النقدية في المدرسة النقدية الحديثة:

أولاً: عرض النقود

حسب فريدمان عرض النقود يعتبر متغيراً خارجياً ليس له أي أثر على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل وإنما له أثر فقط على مستوى الأسعار، بينما يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنفاق ومنه على الدخل في المدى القصير.

وحسب فريدمان فإن أية تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود ونسبة ثابتة ومستقرة تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقراراً نقدياً.

إن زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانخفاض العائد، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد و المشروعات، وبما أن الأفراد لا يرغبون بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية وهذا ما يدفعهم نحو شراء أوراق مالية مربحة أو زيادة إنفاقهم على السلع والخدمات و سيقود هذا إلى تزايد أسعار السندات وانخفاض العائد عليها، ويؤدي أيضاً إلى ارتفاع الطلب على الأصول الأخرى ومع هذه الزيادة فإن أسعارها تزداد ويزداد إنتاج هذه الأصول وتزداد معه الطلب على الموارد المستخدمة في إنتاجها، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود ستسبب زيادة في الإنفاق على الأصول العينية و الخدمات، إذ تتضمن هذه الزيادة في النفقات زيادة الإنفاق على كل من الاستثمار والاستهلاك، فكل هذا يؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي من خلال زيادة في الناتج والأسعار معاً في الأمد القصير، وزيادة المستوى العام للأسعار في الأمد الطويل.

ثانيا: الطلب على النقود:

طبقا لفريدمان فإن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ التي يمكن أن تتجسد في صورة أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري وبناء على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والأذواق و تفضيلات مالكي الثروة، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة بوصفها ثروة بشرية ونسبة الثروة غير البشرية إلى ثروة البشرية وأية متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق والتفضيلات، ويمكن صياغة دالة الطلب على النقود وفقا للتحليل الفريدماني بالشكل التالي:

$$M^d = f \left( P, rb, re, \frac{\Delta P}{\Delta t} \cdot \frac{1}{P}, \frac{yp}{p}, w, u \right) \dots\dots\dots(1)$$

المستوى العام للأسعار P دالة الطلب على النقود،  $M^d$

رب عائد السندات والذي يتمثل في سعر الفائدة السوقي، re عائد الاسهم ويتمثل في الارباح،  $\frac{\Delta P}{\Delta t} \cdot \frac{1}{P}$  يمثل معدل التضخم المتوقع،  $\frac{yp}{p}$  يمثل الثروة المرتبطة بالدخل، w يمثل رأس مال البشري ورأس المال الغير بشري، u يمثل أذواق وترتيبات الأفضلية.

ويتضح من الصيغة أعلاه أن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية والنقدية وهي متغيرات خارجية وكذلك معدل التضخم المتوقع هو الاخر متغير خارجي ، في حين أن الدخل الدائم و رأس المال البشري و أذواق المستهلكين هما متغيرات داخلية، وعند فريدمان تأثيرهما ضئيلا في المدى القصير.

يمكن استخلاص أن أي زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة تكون بسبب زيادة ثروة الفرد و إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الاصول النقدية و المالية وانخفاض معدل التضخم المتوقع و زيادة درجة تفضيل الاعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة. وكخلاصة القول ان النقديون يرفعون شان السياسة النقدية و يقللون من شان السياسة المالية لان السياسات النقدية المستوحاة من هذه الرؤية تسعى لتجنب التدفقات غير المنظمة فيما يعرف بالتوقف والانطلاق الكثيرة التكرار، لهذه الغاية يتوجب على السلطات النقدية ان تضع لنفسها قاعدة نقدية مستقرة ولسنوات متعددة بغية تحقيق الاستقرار في الاسعار على المدى الطويل وانهم يتجهون نحو تفضيل الهدف المرتبط بكمية النقد و ليس بمعدل الفائدة الذي هو مؤشر مزدوج من خلال ارتباطه فعليا بتوقعات التضخم و بكمية النقد.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية:

كون البنك المركزي المسؤول عن تحديد السياسة المناسبة فهو بالتالي يحدد نوع الأداة المناسبة والواجب استعمالها وفقا للحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني سواء انكماش أو تضخم وتختلف هذه الأدوات من اقتصاد إلى آخر، حيث يتدخل البنك المركزي إما بشكل مباشر مستعملا الأدوات المباشرة وإما بطريقة غير مباشرة باستخدامه الأدوات الغير مباشرة، وقد يستعمل أدوات أخرى تكون أدبية الشكل.

### المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

من خلال هذه الأدوات يستطيع البنك المركزي التأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال تأثيرها على حجم السيولة التي يمتلكها البنك سواء بالزيادة أو بالنقصان وتضم هذه الأدوات سياسة معدل إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة وسياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.

<sup>1</sup> سنوسي علي، مرجع سابق، ص 141.

الفرع الأول: سياسة معدل إعادة الخصم:

أولاً: مفهوم سياسة إعادة الخصم وتطوره:

المقصود بسعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند منحها القروض، خصم الكمبيالات أو الأوراق مالية أخرى لقاء القروض الممنوحة لها، وبعبارة أخرى يمثل سعر الخصم بالنسبة للبنوك كلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطياتها لدى البنك المركزي.<sup>1</sup>

وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجياً خلال هذه الفترة على وضع يجعله "الملجأ الأخير للإقراض" وفي فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة سنة 1913 أما في الجزائر فلم تستخدم إلا في 1972/01/01.

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر إلا أنها بشكل عام تتمثل فيمل يلي:

1. سندات تجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة (90 يوماً مثلاً) وقد يشترط أن يكون متمتعة بضمانات (وجود ثلاث توقيعات: صاحب، ومسحوب عليه، ومستفيد).
2. أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل.
3. سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل.
4. سندات محرقة لسلف على الخارج ذات الأجل الطويل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2004، ص 364.

<sup>2</sup> - صالح مفتاح، مرجع سابق، 2005، ص، ص147، 148.

ثانياً: تأثير معدل إعادة الخصم:

يقوم البنك المركزي بتغيير هذا السعر كي يؤثر في حجم الائتمان فعندما يزيد البنك المركزي من هذا السعر فإنه يهدف بذلك إلى تقييد حجم الائتمان ويؤدي هذا الإجراء إلى تخفيض العرض النقدي مما يدفع بسعر الفائدة إلى مستوى توازني أعلى من سابقه كما يحدث العكس عند تخفيض سعر الخصم فيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة في السوق النقدية وهذا ما يشجع الأفراد والمشروعات على الاقتراض مما يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان؛

أما التأثير الثاني للتغيير في سعر الخصم فيرتبط بكمية وسائل الدفع فعند انخفاض سعر الخصم تقوم المصارف التجارية بتحويل جزء من أصولها المتمثلة في أوراق تجارية وسندات إلى نقود قانونية وهذا ما يؤدي إلى زيادة إمكانيات البنوك التجارية في خلق الودائع وبالتالي زيادة الائتمان ويحدث العكس عندما يحدث ارتفاع في سعر الخصم حيث تحجم البنوك التجارية عن خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية وسندات مما يؤدي إلى نقص السيولة لدى البنوك.<sup>1</sup>

ثالثاً: فعالية السياسة معدل إعادة الخصم:

إن سياسة إعادة الخصم تعتبر نظرياً سلاحاً هاماً وذلك بغرض:<sup>2</sup>

1. تنظيم كمية الائتمان على وجه العموم.
2. إزالة الاختلال في الهيكل الاقتصادي للدولة عن طريق تحقيق التوازن بين معدلات الادخار والاستثمار، ورفع سعر الخصم يشجع الادخار ويحد من الاستثمار.
3. تصحيح وضع ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> - لحو موسى مرجع سابق، ص 71.

<sup>2</sup> - أنس بكري، وليد صافي، "النقود والبنوك"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009، ص 184.

إلا أن فعالية سعر الخصم في تحقيق هذه الأغراض إنما يتوقف على ظروف معينة ألا وهي:

1. يجب أن يكون سعر الخصم أثره فوري وحاسم على سعر الفائدة وعلى ظروف الائتمان.
  2. إن هيكل الاقتصاد يجب أن يكون مرناً بالقدر الكافي بحيث أن التغيرات في ظروف الائتمان يجب أن تتبع بسرعة بتغيرات في الأسعار والأجور.
  3. إن تدفق الدولي لرأس المال يجب ألا يعاقب بقيود تحكمه وبعوائق مصطنعة.
- فإذا لم تتوافر مثل هذه الظروف فإن سياسة سعر الخصم لن تكون فعالة في تحقيق الأغراض المرجوة منها. ولقد بينت التجربة أن نجاح سياسة معدل إعادة الخصم ليس شيئاً مؤكداً، بحيث أن جدوى وفعالية هذه السياسة يتعلقان بوجود عدة شروط منها:

1. أن تكون البنوك مجبرة على طلب مساعدة البنك المركزي وهذا يتطلب أن تكون سيولتها محدودة.
2. أن لا تحصل على مصادر تمويلية أخرى مثل أموال الاستثمار الذاتي أو الأموال الداخلة من البلدان الخارجية.
3. أن لا تكون هناك ظروف تساعد المشروعات على رفع أسعارهم نتيجة الزيادة في معدل الفائدة دون نقص الطلب عليهم.

الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة:

أولاً: مفهوم عمليات السوق المفتوحة.

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع أدوات الدين العام (سندات، أذونات خزانة) للجمهور في حالة السعي إلى تخفيض كمية النقود، وشراء لتلك الأدوات في حالة السعي إلى رفع مستوى كمية النقود المتداولة (زيادة عرض النقد).<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-حسين بن هاني، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2014، ص148.

وتعني أيضا دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات.<sup>1</sup>

سياسة السوق المفتوحة هي الآلية التي على أساسها يقوم البنك المركزي الدخول في السوق المالي بائعا أو مشترياً لسندات الحكومية أو الأوراق المالية، مما يساهم في خفض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد.<sup>2</sup>

### ثانياً: تأثير عملية السوق المفتوحة:

تتجسد عملية السوق المفتوحة في تدخل البنك المركزي في السوق المالية لشراء أو بيع مختلف السندات المالية وخاصة السندات الحكومية فإذا رغب البنك المركزي في الزيادة من كمية النقود المتداولة فيدخل كمشتري للقيم الحكومية وبالتالي زيادة كمية النقود في السوق، وهذا الإجراء يقوم به البنك المركزي في حالات الانكماش حيث يحاول أن يحدث نوعاً من الإنعاش الاقتصادي، الشيء الذي يساعد البنوك على الحصول على سيولة إضافية والقيام بتقديم قروض للاقتصاد الوطني.

أما إذا أراد البنك المركزي التقليل من حجم النقود المتداولة (فترة التضخم)، فإنه يتدخل في السوق كبائع للسندات الشيء الذي يمكنه من امتصاص السيولة وبالتالي تخفيض قدرة البنك في منح القروض للاقتصاد.

### ثالثاً: فعالية السوق المفتوحة:

هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها من الأدوات وذلك نظراً لما تتمتع به من خصائص أهمها:<sup>3</sup>

1. إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعة وشراء تعود للبنك المركزي.

<sup>1</sup> - مفيد عبد اللاوي، "محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 64.

<sup>2</sup> - خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 200، ص 305.

<sup>3</sup> - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص، ص151، 152.

2. يستطيع البنك المركزي القيام بعملية إعادة شراء وهذا ما يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة.

إلا أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق مالية كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء، وفي حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الاقراضية ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود الأعوان الاقتصاديين، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة.

ويتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن اللجوء إلى هذه السياسة أمرا مستحيلا في معظم الأحيان والسبب في ذلك هو ضيق أو انعدام الأسواق النقدية والمالية، وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذن الخزنة مما يجعل هذه العمليات يحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق مما يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية.

الفرع الثالث: سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري:

أولا: مفهوم سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري.

نسبة الاحتياطي الإجباري هي النسبة التي يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة على شكل سيولة، ويتم إيداعها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني لا يأخذ عليه أية فائدة، وهذه النسبة تمثل الحد الأدنى للاحتياطي الذي تحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي.

وبعبارة أخرى هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية، بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن لهذا الأخير أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم.<sup>1</sup>

#### ثانيا: تأثير سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني:

إن مقدرة البنك الإقراضية تعتمد على ما يمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، وهذه السيولة التي تكون بحوزة البنك لا تجمد في خزائن البنوك ولكن تقوم باستخدامها كالقيام بإقراضها أو استثمارها في شراء الأوراق والتجارية، ولكنه في نفس الوقت حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية لمواجهة طلبات السحب وهذه النسبة تحدد من طرف البنك المركزي، حسب الوضعية الاقتصادية وبالتالي فإن سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني تساعد السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي، وهذه النسبة تعمل كمنظم للمعروض النقدي.<sup>2</sup>

#### ثالثا: فعالية سياسة تعديل نسبة الإحتياطي القانوني.

يستهدف البنك المركزي تخفيض كمية العرض النقدي أي تخفيض الحجم الكلي للائتمان المصرفي، حيث يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، مما يدفع البنوك التجارية إلى تخفيض حجم الائتمان الذي تمنحه من خلال تقليل حجم القروض التي تمنحها؛

ويحدث ذلك عادة في حالات الحد من الموجات التضخمية في النشاط الاقتصادي، ويحدث العكس عندما يرغب البنك المركزي في زيادة العرض النقدي، ومن ثم زيادة الائتمان المصرفي بهدف إنعاش حالة النشاط الاقتصادي وهنا يقوم البنك المركزي بتخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك في منح الائتمان؛

<sup>1</sup> - حاجي سمية، " دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص

اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 83.

<sup>2</sup> - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 153.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة تغيير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي تعد من الأسلحة المباشرة للبنك المركزي للتأثير في الائتمان المصرفي وتعد هذه السياسة أكثر فاعلية في الحد من الموجة التضخمية عما عليه الحال في حالة الركود الاقتصادي، كما تعد هذه السياسة من أقوى أسلحة البنك المركزي للتأثير في الائتمان المصرفي في العديد من الدول النامية، لما لها من أثر كمي مباشر على الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية لعملائها في النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الأدوات الكيفية:

تتمثل أدوات الكيفية للسياسة النقدية في سياسية تأطير القروض وسياسية الانتقائية لها، من خلال هاتين الأداتين يستطيع البنك المركزي توجيه القروض الممنوحة من طرف البنوك لتتماشى مع السياسة التي يتبناها.

### الفرع الأول: سياسة تأطير القروض:

يمكن تعريف سياسة تأطير القروض بأنها مجموعة من الإجراءات النقدية يحدد فيها البنك المركزي حجم التسليف وسعر الفائدة والآجال لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية بغية الاستمرار في دعم الإنتاج وزيادة معدل النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

وذلك من أجل ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، دار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2002، ص 344.

<sup>2</sup> - علي كنعان، "النقود والصرافة الإلكترونية"، دار المنهل اللبناني، بيروت (لبنان)، 2012، ص 274.

<sup>3</sup> - مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، 65.

وللتأثير على عمليات منح القرض يستخدم البنك المركزي استناداً إلى التعريف السابق مجموعة من الإجراءات مع بعضها البعض أو كل على حدة ومن أهم هذه الإجراءات مايلي:<sup>1</sup>

1. تحديد أسعار فائدة منخفضة للقطاعات المراد تشجيعها، ومرتفعة للقطاعات الخدمية بحيث تستمر الدولة في تشجيع بعض القطاعات على حساب أخرى.

2. تحديد حصص ائتمانية للأنشطة الاقتصادية فيزيد حجم الائتمان لقطاع الصناعة لأنها تحتاج لأموال أكثر من غيرها، وتخفض حصص قطاع الخدمات والتجارة وذلك للحد من تطور هذا القطاع ودعم القطاعات الإنتاجية.

3. تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض الإنتاجية لأنها تساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويخفض آجال القروض التجارية لأنها تسترد رأسمالها بسرعة.

#### الفرع الثاني: السياسة الانتقائية للقروض:

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، وعادة ما تكون هذه القروض مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ومن محددات هذه السياسة ما يلي:

1. وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي: والغرض من ذلك هو كبح الطلب على البضائع، ويستخدم للتقليل من التضخم.

<sup>1</sup> - علي كنعان، مرجع سابق، ص، ص 274، 275.

2. التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة: لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو وعلاج ميزان المدفوعات في الكثير من الدول حيث تقوم الدولة بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج لها.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الوسائل الأخرى:

يستخدم البنك المركزي أدوات الإقناع الأدبي و توجيهات والتعليمات في حالة عدم احترام البنوك لأوامر الصادرة منه أو لتعزيز دور الأدوات الكمية والكيفية وفيما يلي تبين لطريقة عملهما.

### الفرع الأول : الإقناع الأدبي:

يمكن للبنك المركزي إذا ما رغب في إتباع سياسة انكماشية أو توسعية أن يدعو المسؤولين عن إدارة المصارف التجارية ويصدر إليهم توجيهات بشأن تخفيض أو زيادة القروض الممنوحة للعملاء وتقليل أو زيادة من استثماراتهم بصفة عامة. وإذا كان التأثير الأدبي يعني في الظاهر مجرد توجيه فإن فاعليته عمليا، أبعد من ذلك بكثير. حيث أن التوجيه يصدر من جهة لها سلطات على المصارف التجارية ولا يمكن لأي بنك معارضة سياسة البنك المركزي وإلا تعرض لعقوبات للمخالفات التي قام بها.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: التعليمات والتوجيهات:

تتصرف هذه الوسيلة إلى أن يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة، توزع على المصارف التجارية، يحدد فيها حجم ونوع الائتمان، الذي يستطيع البنوك التجارية أن تمنحه لعملائها. وبذلك تظهر قدرة وقوة البنك المركزي ، وعلاقته مع البنوك التجارية، في مدى التزام تلك البنوك بالحدود التي تتضمنها تعليمات وتوجيهات

<sup>1</sup>- أكن لونيس ، مرجع سابق، ص 57.

<sup>2</sup>- محمود يونس، عبد المنعم مبارك، "مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر) 2002-2003، ص330.

البنك المركزي. ويستطيع البنك المركزي بموجب هذه الطريقة، أن يضع قيوداً على بعض أنواع الائتمان أو أن يحدد حجمه، وذلك في ضوء الظروف والأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - أحمد زهير شامية، "النقود والمصارف"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 336.

### خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم ذكره في الفصل الأول فإن الدولة تلجأ للسياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي للتحكم في معالم النشاط الاقتصادي هذه المعالم تحدها وتسطرها ضمن أهداف أولية وأخرى وسيطية ونهائية أو كلية.

ونظراً للظروف الاقتصادية المختلفة التي أوجدت المدارس النقدية فإن اهتمامهم بالسياسة النقدية وأهميتها اختلف من مدرسة إلى أخرى فبرغم من حيادية النقود التي افترضها الكلاسيك فإنهم أكدوا على أهمية السياسة النقدية، أما النظرية الكينزية فقللت من هذا الدور واعتبرت أن الحل الوحيد للخروج من أزمة الكساد هو اتباع السياسة المالية، ليأتي فيما بعد النقديون ليؤكدوا على أهمية السياسة النقدية في حل المشاكل الاقتصادية التي عرفها العالم في تلك الفترة جامعين بذلك أهم مبادئ المدرستين.

ومن أجل التحكم في المعروض النقدي فإن الدولة تلجأ للإجراءات والوسائل التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية بكل أنواعها من وسائل مباشرة وغير مباشرة والأدوات الأخرى حيث الأدوات تختلف من حيث فعاليتها وتأثيرها حسب النظام المصرفي السائد في الدولة المطبقة لهذه السياسة.

## الفصل الثاني

ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

### تمهيد:

إن توسع حجم التبادل الدولي لسلع والخدمات ورؤوس الأموال وما يترتب عليه من حقوق والتزامات اتجاه العالم الخارجي أوجب تنظيمها في بيان رسمي يوضح الوضعية النهائية للدولة هذا البيان يدعى ميزان المدفوعات.

حيث أن الوضعية الطبيعية لهذا الميزان هو تساوي بين طرفيه الدائن والمدين غير أنه يعرف في بعض الأحيان حالات من الاختلال\_ فائض أو عجز\_.

فكل دولة قد يصيبها نوع مختلف من اختلال نتيجة تعدد أسباب المؤدية إلى حدوثه ، ولكل منها إستراتيجية لمواجهة؛

حيث تعد السياسة النقدية السياسة الأبرز لمحاولة تصحيح الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات من خلال تحكمها في سعر الصرف وسعر الفائدة وكمية المعروض من النقد.

وفي هذا الفصل سوف نتناول ماهية ميزان المدفوعات والاختلال الذي يمكن أن يتعرض له وفي الأخير سنعرض آليات المتاحة لإعادة التوازن له.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

### المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية في وضع معالم سياستها الاقتصادية على ضوء الحالة التي يكون عليها. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم، أهمية ومكونات ميزان المدفوعات.

### المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات:

تتعدد التعريفات فيما يخص ميزان المدفوعات ولكنها تحمل نفس المعنى والمضمون، وفيما يلي البعض منها:  
يعرف ميزان المدفوعات بلد ما بأنه "سجل منظم بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) بين المقيمين في البلد (أفراد، شركات، هيئات حكومية) وبقيّة العالم".<sup>1</sup>

يعرف ميزان المدفوعات بأنه "بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية، كما أنه أسلوب لتنظيم الاستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة".<sup>2</sup>

ويعرف أيضا على أنه "وثيقة احصائية، تسجل كل حسابات العمليات المالية والنقدية والتجارية بين المقيمين والغير المقيمين في دولة ما، خلال مدة محددة (عادة ما تكون سنة)".<sup>3</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف ميزان المدفوعات على أنه:

<sup>1</sup> كامل بكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2000، ص201.

<sup>2</sup> سمير فخري نعمة، "العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،

2011، ص 70.

<sup>3</sup> Joset Peyard, "Gestion financière internationale", Paris, 1990, p40.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

سجل احصائي يشمل كافة التعاملات التي تتم بين المقيمين في بلد معين مع الخارج خلال مدة زمنية عادة ماتكون سنة، هذه التعاملات قد تكون في شكل سلع ، خدمات ، انتقال لرؤوس الأموال.

### المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات:

ان المعلومات أو البيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطينا حوصلة شاملة عن معطيات الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها محليا أو خارجيا، كما أنها تحمل أهمية قصوى لجميع الأطراف المشاركين في المنظومة الاقتصادية، ويمكن إبراز ذلك في الآتي:<sup>1</sup>

**أولاً:** يعد ميزان المدفوعات مؤشرا مهما لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة، وبالتالي تحديد الإمكانيات المتاحة والمحتملة للدخول مع الدولة تعاملات تجارية أو تنفيذ الاستثمارات فيه لاكتشاف أرباح وخسائر سعر الصرف الأجنبي.

**ثانياً:** إن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لدولة ما يعطي إشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيفها على دفعات الأرباح والفوائد، رسوم الترخيص، رسوم الملكية أو نفقات الأخرى للمنشآت والمستثمرين الأجانب.

**ثالثاً:** ميزان المدفوعات يساهم في المساعدة على التنبؤ بالإمكانيات المتاحة والمحتملة للسوق في الدولة المعنية خصوصا في المدى القصير.

**رابعاً:** هيكل المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان المدفوعات يعكس مدى القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني وقدرته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، كون هذا الميزان يعكس حجم وهيكل

<sup>1</sup> زراقة محمد ، "آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص نقدي وبنكي ،

جامعة تلمسان، 2015-2016، ص 37.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

الصادرات والواردات، وما يتبعها من عوامل تؤثر في اقتصاد الدولة حجم الاستثمارات، مستوى التشغيل، مستوى الأسعار،...إلخ.

**خامسا:** يعكس ميزان المدفوعات قوة سعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض للعملة الأجنبية كما أنه يظهر أثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع والخدمات محل التبادل، وهو ما يحدد مدى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

**سادسا:** يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة في يد السلطات الحكومية تساعد على توجيه علاقاتها الاقتصادية الخارجية ورسم سياساتها المالية والنقدية.

### المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات:

تتمثل مكونات ميزان المدفوعات في السلع، خدمات، دخول ورأس المال والتي تنشأ إثر تبادلها لإلتزامات على الدولة اتجاه الخارج وحقوق لها والتي سنفصل فيها في هذا المطلب:

#### الفرع الأول: السلع:

يشتمل هذا البند على الصادرات والواردات السلعية أي على عمليات التجارة الخارجية بمعناها، ولذلك تسمى هذه التجارة بالتجارة المنظورة، أي التي ترى وتوزن وتعد عند مرورها بالحدود الجمركية، والصادرات تقيد في جانب الإيرادات والواردات في جانب المدفوعات.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

ويطلق على مقارنة قيمة الصادرات بقيمة الواردات اسم "الميزان التجاري" أو ميزان التجارة المنظورة، حيث يعتبر ميزان التجاري موافقا وفي صالح الدولة، إذا كانت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات، بينما يعتبر غير موافق وفي غير صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات تقل عن قيمة الواردات.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الخدمات:

هي الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج، أو الخدمات التي تحصل عليها من الخارج. فالخدمات الأولى هي إيرادات والخارجة هي مدفوعات، وتشمل الخدمات: خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية بالإضافة إلى دخل الاستثمارات الذي يمثل خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات أداها رأس المال المحلي إلى الخارج.

تقيد المدفوعات لشركات النقل الوطنية في الإيرادات، أما المدفوعات لشركات النقل الأجنبية فتدخل في المدفوعات، غير أن نفقة السلع لا تقيد هنا إذ تحسب في العادة في قيمة السلع المستوردة. فرسوم المرور على قنوات الملاحة يسجل في إيرادات شركات الملاحة، أما السفر على البواخر التابعة لشركات الملاحة، يعتبر من مدفوعاتها.

وفيما يخص مدفوعات التأمين وخدمات البنوك والسماصرة ونفقات السياحة في الداخل تسجل في الإيرادات، ونفقات المواطنين بالأنواع المذكورة الذين هم في الخارج تعتبر مدفوعات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مجدى محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية (مصر) 2007، صص 231، 232.

<sup>2</sup> حاجي سمية، مرجع سابق، ص 109.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

### الفرع الثالث: الدخول:

يشتمل هذا البند على الفوائد والأرباح المتأتية من رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل، فالأولى تقيد في المتحصلات والثانية تقيد في المدفوعات.

كما تضم الدخول الأقساط القروض وهي عبارة عن المبالغ المستحقة دوريا من أصل رأس المال المقرض أو الموظف.<sup>1</sup>

### الفرع الرابع: رؤوس الأموال:

هذا البند يشمل على المبادلات الدولية التي ينتقل فيها رأس المال من بلد إلى آخر فانتقال رأس المال دفعة واحدة من دولة لأخرى طلبا للاستثمار يعتبر حسابا مدينا بالنسبة للدولة الأولى، ودائنا بالنسبة للدولة الثانية. ويشمل هذا العنصر على الهدايا والهبات والتعويضات العينية تعتبر كالصادرات ، وان لم تتبع مقابلا من جانب من تلقاها، أما الهدايا والتعويضات فهي تعتبر حسابا مدينا يقيد في المدفوعات بوصفها التزاما على البلد الذي يقدمها لأفراده أو بنوكه أو حكومته.

ويلحق انتقال الذهب بحركات رؤوس الأموال إذا كان ذهباً نقدياً أي مطلوب أو معروض لأغراض نقدية أما الذهب السلعي فيقيد مع صادرات أو واردات السلع.<sup>2</sup>

### المطلب الرابع: هيكل ميزان المدفوعات

نظرا لاختلاف طبيعة المعاملات التي يتم تبادلها تم تقسيم ميزان المدفوعات إلى أربعة أقسام رئيسية كل قسم منها يضم نوعا مميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، مجدى محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان)، 2003، ص165.

<sup>2</sup> حاجي سمية، مرجع سابق، ص 110.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

### الفرع الأول: حساب الميزان التجاري:

ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه، ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل.<sup>1</sup>

فهو يشمل كافة حقوق وديون البلد مع العالم الخارجي والناجمة عن صادرات وواردات السلع والخدمات زائدا التحويلات دون مقابل خلال الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات ويشمل هذا الميزان الموازين التالية:

### أولاً: الميزان التجاري:

وينقسم هذا الحساب بدوره إلى حسابين فرعيين هما:

**1: ميزان التجارة المنظورة:** ويشمل على صادرات وواردات السلع المادية المنظورة التي تعبر الحدود الجمركية للبلد تحت مرأى السلطات الجمركية ولا يدخل ضمن هذه العمليات السلع التي يعاد تصديرها و سلع العبور ولا السلع التي تبقى لبعض الوقت ثم يعاد تصديرها. وينجم عن هذا الميزان استلامات نقدية مقابل بيع السلع الوطنية في الأسواق الدولية والتي تدعى بالصادرات المادية ومدفوعات مقابل واردات السلع الأجنبية من هذه الأسواق والتي تدعى بالواردات المادية.<sup>2</sup>

**2: ميزان التجارة الغير منظورة:** ويشمل الصادرات و الواردات من الخدمات، فيطلق عليها الصادرات والواردات غير المنظورة، وهي حصيلة الدولة من استخدام الدول الأخرى لخدماتها، كاستخدام بواخرها في شحن أو نقل الركاب. واستخدام أجهزة ومؤسسات التأمين فيها على بضائع الدول الأجنبية، كاستخدام الأجانب لأرضها

<sup>1</sup> زينب عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الفتح للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ، 2003، ص102.

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2014، ص30.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

وطبيعتها وخدماتها في أغراض التعليم كنفقات البعثات الدراسية وكذلك في أغراض التمثيل السياسي كنفقات البعثات الدبلوماسية.<sup>1</sup>

ويتضمن هذا الحساب الخدمات التالية:

أ- **خدمات النقل:** وتتضمن المدفوعات والمستلمات الناجمة عن نقل المسافرين والسلع عبر الخطوط البرية والجوية والبحرية وكذلك رسوم الموانئ ونفقات إصلاح السفن والطائرات ورسوم العبور، أما خدمات المواصلات فأصبحت في عصرنا اليوم تضم مجموعة من الاختراعات الجديدة كالهاتف والبريد والتلكس والراديو والأقمار الصناعية والانترنت.

ب- **نفقات السفر:** وتشمل المدفوعات الاستلامات التي تقوم بها المسافرون الأجانب والمواطنون المقيمون أثناء سفرهم خارج أوطانهم، ويدخل ضمن هذه الفقرة نفقات العلاج الطبي ونفقات الدراسة في الخارج وغيرها.

ت- **خدمات التأمين والمصارف:** وتشمل المدفوعات الدولية الخاصة بالتأمين على نقل السلع والأشخاص ضد الحوادث، بالإضافة إلى زيادة نشاط المصارف لتشمل حدود دول أخرى.<sup>2</sup>

ث- **عوائد الاستثمار:** الدخول التي يحصل عليها المقيمون من وراء استثمار أموالهم في الدول الأجنبية كمن يمتلك أصولا في الخارج أو يحوز أسهما في الشركات في الخارج ، أو يودع أمواله في بنوك أجنبية يقيد في الجانب الدائن، وتعتبر الدخول التي يحصل عليها المقيمون في هذه الأحوال إضافة إيجابية تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات الوطني وعلى العكس تسجل في الجانب المدين من الدخول التي يتحصل عليها غير المقيمين من وراء استثمار رؤوس أموالهم في الدولة.

<sup>1</sup> جمال الدين لعويسات ، "العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر ،ص، 49.

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 32.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

ج- النفقات والمتحصلات الحكومية: يقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات النفقات الحكومية في الخارج مثل نفقات البعثات الدبلوماسية والثقافة والتجارية، أما نفقات البعثات الأجنبية التي توجد في الدولة فتعتبر متحصلات تقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات.

### ثانيا: حساب التحويلات:

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية من جانب واحد، وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى سواء رسمية أو خاصة.

وتعرف التحويلات بأنها مدفوعات تتم بدون مقابل حال ومباشر مثال الهبات والتعويضات التي يتلقاها المقيمون وغير المقيمين وكذلك المساعدات والإعانات التي تتلقاها الدولة من الدول الأخرى أو من المنظمات الدولية سواء كانت نقدية أو عينية، وتعد المبالغ التي يحولها العاملون بالخارج لذويهم المقيمين في الدولة أهم صور التحويلات في الوقت الحالي.

وتقيد التحويلات في الجانب الدائن إذا كان المستفيد منها مقيما وتقيد في الجانب المدين إذا تحملها المقيمون ووجهت لصالح غير المقيمين.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: حساب العمليات الرأسمالية:

ويطلق عليه حساب رأس المال أو حساب الأصول المالية ويمثل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما، أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار، فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها، والتي من شأنها التغيير في دائنية ومديونية الدولة.

<sup>1</sup> طارق فاروق الحصرى، "الاقتصاد الدولي"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص، ص54، 52.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

يمكن تقسيم هذه العمليات على أساس موعد الاستحقاق الأصلي المتعاقد عليه لهذه المعاملات، وهو التقسيم الأكثر استعمالاً ويتكون من المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل والمعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل.

### أولاً: حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل:

الذي يتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول أمدها أكثر من سنة، أي تستحق السداد بعد سنة فأكثر وتشمل:

**1: القروض طويلة الأجل:** وتشمل القروض وأقساط تسديدها التي تستحق بعد أكثر من سنة سواء كانت تلك الممنوحة إلى الأجانب أو الممنوحة منهم، وتكون هذه القروض إما من مصادر حكومية أو خاصة أو مؤسسات دولية. وتسجل القروض طويلة الأجل التي يمنحها الأجانب (غير المقيمين) إلى البلد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، كما تسجل قيمة أقساط القروض الوطنية التي يمنحها البلد إلى الخارج في الجانب الدائن كذلك، أما القروض طويلة الأجل التي يمنحها البلد إلى الأجانب فتسجل في الجانب المدين، كذلك تسجل في هذا الجانب أقساط الدين الأجنبي الذي يقوم البلد بسدادها إلى الأجانب.

**2: الاستثمار المباشر:** وهو الاستثمار الذي يتولى أصحابه إدارته مباشرة وقد يحققون أرباحاً أو خسائر جراء نشاطهم الاستثماري خارج بلادهم، وتسجل قيمة الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها غير المقيمين أو الحكومات أو الشركات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن من حساب رأس المال، وبعبارة أخرى تسجل الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها مواطنو البلد أو شركاته أو حكوماته في الخارج في الجانب المدين من حساب رأس المال. إن تدفق القروض والاستثمارات إلى البلد تعني تدفق وحدة العملات الأجنبية إليه لذلك فإنها تسجل في الجانب الدائن مع أنها من الناحية الفعلية تزيد من مديونيته اتجاه العالم، كذلك فإن القروض الوطنية المتدفقة إلى الخارج تسجل في الجانب المدين باعتبارها خروج للنقد الأجنبي، مع أنها تقلل مديونيته اتجاه العالم الخارجي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> هجبر عدنان زكي أمين، "الاقتصاد الدولي"، إثراء للنشر والتوزيع، العراق، 2010، ص 206.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

ثانيا: حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد الاستثمار لأجل قصير، أي في مدة تقل عن سنة، وتتمثل هذه التحويلات في العادة في تغيرات تطراً على إجمالي الحقوق المالية القصيرة الأجل، التي يحتفظ بها المقيمون على الأجانب وعلى إجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها الأجانب على المقيمون، وتتخذ أشكالاً كثيرة: عملات، ودائع مصرفية، أوراق مالية قصيرة الأجل، كمبيالات، اعتمادات تجارية.

أن الخاصية الرئيسية لمثل هذه الحقوق هي سيولتها الفائقة والسهولة التي تتحرك بها من دولة إلى أخرى، ما لم تمنع من عمل ذلك بواسطة القيود الحكومية، وباختصار يتمثل تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج في زيادة الأصول الأجنبية أو نقصان الالتزامات الخارجية القصيرة الأجل للمواطنين، وبالمثل يتمثل تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الداخل في نقصان الأصول الأجنبية أو زيادة الالتزامات الخارجية القصيرة الأجل.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى هذا التقسيم يمكن تقسيم هذا الحساب أيضاً على أساس الجهة التي تقوم بالعمليات إلى:

القطاع الرسمي: ويشمل المعاملات التي تقوم بها المصالح الحكومية والبنك المركزي والمؤسسات المصرفية، أي كل الهيئات الرسمية.

القطاع الخاص: ويشمل جميع العمليات التي يقوم بها الأفراد، الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية.<sup>2</sup>

ثالثاً: حساب التسويات الرسمية ( حساب الذهب النقدي أو المعادن النفيسة):

يمثل التغير الذي يحدث في أرصدة الاحتياطي الرسمي للدولة والتغير الذي يحدث في الأرصدة الرسمية الأجنبية خلال فترة الميزان وتشمل هذه الأرصدة ما تحتفظ به السلطات النقدية للدولة (البنك المركزي) من ذهب وحقوق السحب الخاصة وكذلك احتياطي الدول من العملات الأجنبية الرسمية والتي تحتفظ بها لدى صندوق النقد الدولي.

<sup>1</sup> عبد الكريم جابر العيسوي، "التمويل الدولي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2012، ص 237.

<sup>2</sup> حنان عروق، "سياسة الصرف والتوازن الخارجي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة تلمسان،

2004-2005، ص 9.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

والمقصود بالذهب هنا هو الذهب النقدي دون السلعي، وتفيد صادرات الدولة للذهب في الجانب الدائن، وتفيد وارداتها من الذهب في الجانب المدين.

وهو بذلك يتفق مع قواعد التسجيل لحساب المعاملات الجارية، ويخرج عن قواعد التسجيل الخاصة بحساب رأس المال.

ويقوم الذهب بدور مميز في المدفوعات الدولية، حيث يمثل وسيلة لتسوية المدفوعات الخارجية للدولة وتسوية العجز الذي قد يحدث لميزان مدفوعاتها، وذلك بدخوله إليها ( كمدفوعات تقوم الدولة باقتراضها من الخارج) أو تسوية الفائض بخروجه منها (كمتحصلات تقوم الدولة بإقراضها للخارج)، وهو يتمتع بقبول عالمي في تسوية الأرصدة الدولية؛

حيث تفيد أرصدة الاحتياطي الرسمي للدولة في الجانب المدين، بينما الزيادة في الأرصدة الأجنبية الرسمية للدولة تفيد في الجانب الدائن، وهذه الأرصدة تعتبر من العمليات الموازنة التي تقوم بتحقيق التوازن لميزان المدفوعات وذلك إذا حدث له خلل بالعجز أو الفائض.<sup>1</sup>

### رابعا: حساب السهو والخطأ:

قد يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها في مجموع البنود في الجانب المدين، وفي هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات. والطبع فإن مكان قيد القيمة هذا البند هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان الدائن أو المدين، وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم.<sup>2</sup>

والجدول التالي يمكن أن يوضح ملخصا لكافة بنود ميزان المدفوعات وكيفية القيد فيه والشكل الذي يتخذه، وذلك حتى يتم التوصل إلى تساوي الحسابي بين جانبي الدائن والمدين:

<sup>1</sup>رانيا محمود عماره، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مدرسة الدراسات العربية، مصر، 2015، ص 57، 58.

<sup>2</sup>زينب عوض الله، مرجع سابق، ص 104، 105.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

الجدول رقم(1): أهم البنود المكونة لميزان المدفوعات:

الصافي	المدين (مدفوعات)	الدائن (إيرادات)	الأقسام المكونة لهيكل الميزان
			أولاً- السلع والخدمات 1. السلع 2. خدمات النقل 3. التأمين 4. الرحلات إلى الخارج 5. دخول الاستثمارات 6. أعمال حكومية 7. الخدمات الأخرى ثانياً- التحويلات من جانب واحد 8. الخاصة 9. العامة ثالثاً- رأس المال والذهب النقدي أ) رأس المال: • القطاع الخاص: 10. الالتزامات طويلة الأجل 11. الالتزامات قصيرة الأجل

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

			12. الأصول طويلة الأجل
			13. الأصول قصيرة الأجل
			• القطاع الرسمي والبنوك:
			14. الالتزامات طويلة الأجل
			15. الالتزامات قصيرة الأجل
			16. الأصول طويلة الأجل
			17. الأصول قصيرة الأجل
			ب) الذهب النقدي
			رابعاً: السهو والخطأ

المصدر: محمود يونس وعلي عبد الوهاب، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2009،

ص204.

### المبحث الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات:

إن الوضعية الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن غير أن لأسباب متعددة يتعرض لحالة الاختلال حيث يختلف نوع هذا الاختلال حسب اختلاف سبب حدوثها؛ ولإعادته لحالته الطبيعية تلجأ السلطات النقدية إلى التأثير في سعر الصرف وسعر الفائدة وكذا حجم المعروض النقدي.

### المطلب الأول: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات:

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في الميزان وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات و مقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، ولديه صورتان: الصورة الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو إنه زيادة الدائنية على المديونية.

### المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

قد يحدث وأن تمر الدولة بالداخل أو الخارج بظروف معينة من شأنها إحداث اختلال يتخذ صوراً بحسب المصدر والأسباب التي أهمها:

### الفرع الأول: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف لعملة بلد ما فإذا كان سعر صرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. أما إذا تم تحديد سعر صرف بأقل مما يجب أن تكون عليها سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالباً ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> راند عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، "التمويل الدولي"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2013، ص 57، 58.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

### الفرع الثاني: أسباب هيكلية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، حيث يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية إضافة إلى انخفاض مستويات الإنتاج فيها لقلّة وتقدّم أدوات الإنتاج،

مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها، ووجود بدائل لها بأسعار أقل، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي ما يجعل هذه الدول تسعى إلى التوسع الإقتصادي من خلال مشاريع تنموية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار ولعدم كفاية المدخرات المتاحة له في مقابل نمو بطيء للصادرات، هذا التوسع يستمر لفترة طويلة من أجل تحقيق نتائج بزيادة القدرة الإنتاجية خاصة مع التأخر التكنولوجي والتقني مما يؤدي إلى حدوث عجز دائم ومزمن في ميزان المدفوعات يصعب الرجوع فيه إلى الوراء، ومع وجود تدفقات رأسمالية كبيرة في هذه الدول نحو الخارج، سواء لسداد الواردات، أو أقساط القروض وفوائدها وعدم مقابلتها بتدفقات مالية من الأجانب للدولة، أي زيادة دائنية الدولة ونقص مديونيتها فتزداد حدة هذا الإختلال.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: أسباب دورية:

وهي الأسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد البطالة، فتتكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها

<sup>1</sup> حنان لعروق، مرجع سابق، ص48.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (شركاء تجاريين) وبالتالي تتأثر موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.<sup>1</sup>

### الفرع الرابع: الظروف الطارئة:

تحصل نتيجة عوامل لا يمكن توقعها أو أسبابها مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناجم عن الكوارث الطبيعية والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا والاختراعات العالمية التي قد تؤثر على تبادل السلع والخدمات بين الدول كإكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغير كليا أو جزئيا عن طلب المواد الأولية الطبيعية الوطنية أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات أو كلاهما.<sup>2</sup>

### الفرع الخامس: أسباب أخرى:

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كإخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا

<sup>1</sup> سيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 19.

<sup>2</sup> سالم رشدي سيد، "إدارة التمويل الدولي"، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2015، ص 37.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

التضخم ونظرا لزيادة واردات فإنها تعاني عجزا دائما في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

تتعدد أنواع الاختلال التي يتعرض إليها ميزان المدفوعات حسب الظروف التي يمر بها إقتصاد الدولة والتي تؤدي إلى حدوث نوع مميز من الاختلال دون غيره.

### الفرع الأول: الاختلال العارض:

يستنتج من هذه التسمية أن سبب الاختلال لا يعود إلى صلب البنية الاقتصادية للدولة ولا إلى مجرى الحياة الاقتصادية فيها، وإنما لسبب عارض إذن فهو غير مهياً للاستمرار. فمثلا في بعض الدول التي تعتمد على القطاع الزراعي، وبخاصة على بعض الأنواع من المزروعات التي تشكل القسم الأكبر من صادراتها، إذ أصاب هذا القطاع أفة طبيعية اتلفت القسم الأكبر من إنتاجها، فإن من شأن ذلك أن ينعكس على حجم صادراتها الكلية، ويحدث عجز في ميزان مدفوعاتها،

وينتشر هذا النوع في الدول المتخلفة اقتصاديا والتي تعتمد في صادراتها على بعض المواد الأولية الأساسية، فإذا تعرقل تصدير هذه المواد الأولية لسبب ما اضطرابات داخلية، ثورات، حروب إقليمية فإن ذلك سينعكس على ميزان المدفوعات محدثا عجزا فيه.

وقد يكون الاختلال إيجابيا "فائض في ميزان المدفوعات" عندما يزداد الطلب العالمي على صادرات دولة ما لأسباب عارضة وبالتالي يحدث فائض في ميزان مدفوعاتها.

<sup>1</sup> رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، مرجع سابق، ص58.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

يزول هذا الاختلال في حالتيه بزوال السبب الذي اوجده ومن ثم فهو لا يشكل أي خطر بالنسبة إلى الدولة المعنية على أساس أن سببه يعود إلى نواح عارضة لا يمكن أن تستمر عبر الزمن.

### الفرع الثاني: الاختلال الدوري:

هذا النوع من الاختلالات يسود عادة في موازين البلدان الرأسمالية المتقدمة التي يمر نشاطها الاقتصادي بالدورات التجارية، الدورة التجارية هي مسار النشاط الاقتصادي المعني باتجاه الرواج أو الكساد فإذا كانت التجارية تتجه نحو الإنعاش والرواج الاقتصادي، فإن الاقتصاد يكون في مسار (دورة توسعية)، أما إذا كانت الدورة التجارية تتجه نحو الركود الاقتصادي، فأنا نكون أمام (دورة انكماشية).

ويختلف تأثير الدورة التجارية السائدة في اقتصاد ما على ميزان أو موازين مدفوعات الدول الأخرى، بحسب الظروف التالية:

1. **حجم الشراكة التجارية:** أي حجم علاقات التصدير والاستيراد وحركة رؤوس الأموال فكلما زادت الشراكة التجارية بين الدولة المعنية والدولة الأخرى زادت احتمالات انتقال الدورة التجارية، إلى الشريك التجاري.

2. **نوع الدورة التجارية** التي يمر بها الاقتصاد المعني (دورة انكماشية أم توسعية).

3. **المرونة الدخلية للاستيرادات في كل من البلدين**، ويقصد بالمرونة الدخلية للاستيراد التغير النسبي في الاستيرادات نتيجة للتغير النسبي في الدخل، فكلما ارتفعت المرونة الدخلية للاستيرادات لدى الشريك التجاري كلما ارتفعت كذلك تأثيرات تغير الدخل في البلد المعني على اقتصاد شريكه التجاري.

ولغرض فهم تأثير الدورة التجارية التي يمر بها بلد ما على بلد آخر (شريك تجاري) نلاحظ العلاقات التالية:

بدءاً من حالة توازن في ميزان مدفوعات بلدين تجمعهما شراكة تجارية قوية نفترض إن احدهما شرع الدخول في دورة تجارية توسعية – أي زيادة الدخل والاستهلاك والاستثمار ومن ثم الاسترداد –

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

فان شريكه التجاري سيمارس فائضا في ميزانه التجاري بسبب ارتفاع صادراته إلى البلد الأول. والعكس يحدث في حالة الدورة التجارية الانكماشية، فإن الشريك التجاري بعد حين بسبب انخفاض الطلب على صادراته من الشريك التجاري.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: الاختلال الموسمي:

ويرتبط هذا النوع من الاختلال بالدول النامية والزراعية، والتي تعتمد في صادراتها على المحاصيل الزراعية، فتصدر المحصول الزراعي في موسم معين لنضجه. ويظهر فائض إيجابي في الميزان، ولكن عندما ينتهي هذا الموسم وينخفض التصدير، يظهر عجز بالميزان، وتصبح الواردات أكبر من الصادرات، ولا يرتبط هذا الاختلال بالسنة كلها؛ وإنما يحدث في مواسم متعددة من تلك السنة، ويتصف هذا الاختلال أيضا بأنه مؤقتا وليس أصليا، إذ من خلاله يمكن أن يتم التوازن لميزان المدفوعات عن طريق الفائض الذي تحقق من خلال موسم معين، فيقوم بتعويض العجز الذي حدث في موسم آخر، فيتحقق التوازن في فترة الميزان.

### الفرع الرابع: الاختلال الهيكلي:

يعتبر هذا النوع من الاختلالات أشد أنواع الاختلال خطرا على موازين مدفوعات الدولة؛ لأنه يرتبط بهياكل الإنتاج والدخل والتوظيف للاقتصاد القومي. وبظل هذا الاختلال قائما حتى يحدث التغير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد القومي فيتحقق التوازن بين المتحصلات و المدفوعات. ويطلق على هذا النوع من الاختلال أيضا اصطلاح الاختلال المزمّن، وهو يصيب عادة موازين الدول النامية نظرا لضعف الإنتاج واعتماد برامج التنمية الاقتصادية على رفع مستوى الاستثمار عن مستوى الادخار فيحدث اختلالا مزمنا نتيجة لهذا التفاوت.

<sup>1</sup> ماهر ظاهر بطرس ، نشأت ادوارد ناشد، "الاقتصاد الدولي"، دار النورس للطباعة ، مصر، بدون سنة نشر، ص156.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

والعوامل التي تؤدي إلى حدوث هذا الاختلال ترجع إلى التحول الطلب الدولي من بعض السلع إلى سلع أخرى بديلة.

ومن العوامل المؤدية لهذا الاختلال حدوث التغير النسبي للتكاليف أو النفقات في الدول نتيجة للتغير المفاجئ لذوق المستهلك الأجنبي على سلعها أو استحداث وسائل تكنولوجية في إنتاج بعض السلع، فيحدث انكماش مفاجئ للطلب على سلعة الدولة نتيجة افتقارها لهذه الوسائل الحديثة، فتقل صادراتها ويحدث عجز بميزان مدفوعاتها، وكذا افتقار الدول النامية للتقدم الفني في مجال الصناعة مع تركيز الثورة التكنولوجية في هذا المجال بأيدي الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى عدم مواكبة الدول النامية لهذه الثورة وحدث اختلالات هيكلية بموازن مدفوعاتها

وتعتبر من العوامل المؤدية إلى هذا الاختلال تغير مركز الدولة من كونها دائنة إلى مدينة والعكس بسبب استثماراتها الدولية أو انخفاض أصولها في الخارج والتي تدر عليها فوائد وأرباح.

أيضا من بين عوامل حدوث هذا الاختلال ارتفاع مستوى المعيشة الداخلية للسكان دون أن يصاحبه ارتفاع في القوة الإنتاجية، فيزيد الطلب على السلع خاصة السلع المستوردة من الخارج دون أن تحدث زيادة في التصدير فيظهر العجز والاختلاف الهيكلي للميزان.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق أدوات السياسة النقدية:

إن حالة اللاتوازن التي يتعرض إليها ميزان المدفوعات نتيجة حدوث سبب من الأسباب المؤدية إلى إختلاله والتي تم ذكرها سابقا تستلزم إيجاد آلية تضمن إعادته إلى حالة التوازن ومن بين هذه الآليات التحكم في عرض النقود ، سعر الصرف، وسعر الفائدة والتي ستذكر بالتفصيل في هذا المبحث.

<sup>1</sup> رانيا محمود عمارة، مرجع السابق، ص ص 73، 74.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

### المطلب الأول: معالجة الاختلال عن طريق المعروض النقدي:

يرى أنصار هذا المدخل أن المشاكل في ميزان المدفوعات تعود إلى الاختلال بين العرض والطلب على النقود. وتؤكد الفكرة الأساسية في هذا المدخل على إن الاختلال في ميزان المدفوعات يعكس الاختلال في السوق النقدية أي الاختلال بين الطلب والعرض الفائض للنقد.

والسبب النهائي لاختلال ميزان المدفوعات هو الفرق بين كمية النقد الموجودة والكمية المثلى أو المرغوبة.

وبالتالي يجب أن يركز تحليل ميزان المدفوعات على كل من عرض والطلب على النقد، حيث يعبر التغير في الاحتياطات الدولية الرسمية عن الوضع الإجمالي للميزان، فالتغير في الاحتياطات الرسمية يمثل التغير في الرصيد النقدي والتغير في الموجودات المالية الأخرى، وعليه يكون الميزان المدفوعات ظاهرة نقدية صرفة.

فإذا زادت رغبة الجمهور للاحتفاظ بالنقد اكبر مما هو متاح أمامه للاستخدام فهذا سيؤدي الى انخفاض الانفاق على السلع والخدمات وتحرر سلع والخدمات من الطلب المحلي وتنتج لسد الطلب الأجنبي وبذلك يتحقق الفائض في الميزان وعليه فان اختلال ميزان المدفوعات هو مجرد انعكاس للاختلال في السوق النقدية.

### الفرع الأول: اثر المعروض النقدي في ظل نظام الصرف الثابت:

إذا مابدأنا من حالة التوازن أولي بين عرض النقد والطلب عليه مع توازن أولي في ميزان المدفوعات

حيث:

$$Md = MS \quad , \quad B = 0$$

حيث : B : تمثل رصيد ميزان المدفوعات ، Md : طلب على النقود، Ms : عرض النقود.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

وعلى افتراض ان البنك المركزي قام بضخ نقد في الاقتصاد محدثا اختلال في التوازن الأولي أي  $Md < MS$  سيصبح :

فان هذه الزيادة الاضافية في عرض النقد بافتراض عدم تغير الطلب على النقد:

ستمثل إفراط في عرض النقود وتؤدي إلى تدفقه نحو الخارج وسنعكس ذلك في الفقرات المحاسبية للميزان، مع استمرار العجز، هذا التدفق سينعكس في انخفاض مخزون الدولة من احتياطات الصرف الأجنبي،

فمع قيام البنك المركزي بزيادة عرض النقد سيقدر بعض المتعاملين التخلص من فائض أرصدهم النقدية من خلال زيادة مشترياتهم من السلع المحلية والأجنبية وهذا سيؤدي إلى أمرين: ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة الصادرات من جهة أخرى، كما أن بعض الأفراد سيحاولون استخدام أرصدهم الإضافية في شراء موجودات مالية مما يدفع بأسعارها نحو الارتفاع وبالتالي انخفاض ما تدره من عوائد وهذا ماسيدفع بالمتعاملين الى زيادة مشترياتهم من الموجودات المالية الأجنبية.

هذه التأثيرات من شأنها أن تقلل عرض النقود من جديد من خلال تسرب مخزون الدولة من الصرف الأجنبي أما تأثير ارتفاع الأسعار فإنه سيؤدي إلى زيادة الطلب لأغراض المعاملات، وبالتالي يعاد التوازن للميزان على الأمد الطويل.

أما في حالة زيادة الطلب على النقد مع بقاء عرض النقد على حاله بدءا من حالة التوازن الأولي، فإذا افترضنا حدوث ارتفاع في الدخول الحقيقية فإن زيادة الدخل الحقيقي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود فالأفراد سيحاولون زيادة أرصدهم النقدية من خلال زيادة بيع السلع وهذا سيؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض اسعار الموجودات المالية الأمر الذي سيؤدي إلى رفع معدلات الفائدة وبالتالي دخول رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

إحداث فائض في ميزان المدفوعات مما يزيد من الاحتياطيات الصرف الأجنبي وعرض النقد. وسيستمر الفائض حتى يزداد عرض النقد بما يكفي لإعادة التوازن.

### الفرع الثاني: اثر المعروض النقدي في ظل نظام سعر الصرف المرن:

من المعروف أن حركة سعر الصرف من شأنها أن تحدث التوازن التلقائي في الميزان بتساوي العوائد المستقبلية وبالتالي يكون رصيد الاحتياطي مساوي للصفر مع توازن ميزان المدفوعات فلا يحصل تغيير في سعر الصرف الأجنبي، وفي ظل هذه الظروف ينصب التأكيد على الطلب على النقد في أحداث التغيير المطلوب لإعادة التوازن، على افتراض ثبات عرض النقد وتلعب تغييرات سعر الصرف دور مهم في التعديل.

إن زيادة عرض النقد ستؤدي إلى زيادة الأرصدة السائلة لدى الجمهور بقدر أكثر مما يرغبون في الاحتفاظ به، الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة مشترياتهم، وبالتالي دفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الاستيرادات كما أن الأفراد سيقبلون على شراء الموجودات المالية التي سترتفع أسعارها، بالإضافة إلى زيادة اتجاههم نحو شراء الموجودات الأجنبية.

بالنتيجة هذه العمليات مجتمعة ستترك أثرها في ميزان المدفوعات، سواء في الميزان التجاري أو ميزان رأس المال طويل وقصير الأجل، هنا سيتحرك سعر الصرف الوطني نحو الانخفاض، ويؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض التعامل بحيث يعود التوازن النقدي من جديد.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أثر سعر الفائدة في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

يقوم البنك المركزي بتحديد معدل الفائدة التي يتعامل بها مع البنوك التجارية ومن بين هذه المعاملات نذكر عملية شراء البنك المركزي للأوراق المالية من المصارف التجارية أو من شركات التأمين، فالسند الذي يمتلكه

<sup>1</sup> هجير عدنان زكي أمين، مرجع سابق، ص- ص 252- 256 .

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

البنك التجاري على أحد الأشخاص لقاء قرض بفائدة معينة يمكن أن يبيعه إلى البنك المركزي بمعدل فائدة يحددها هذا الأخير، ويتم تحددًا هذا السعر-سعر إعادة الخصم- حسب الحاجة للنقود، فإذا كان هناك طلب كبير على الاقتراض من البنوك التجارية فإن البنك المركزي يرفع سعر الخصم مما يجعل الاقتراض من البنوك التجارية عالية التكلفة ويثبط عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك المركزي.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: أثر سعر الفائدة في ظل نظام سعر الصرف الثابت:

طبقًا لهذه الآلية فإن التغييرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى تغييرات في أسعار الفائدة وهذه بدورها ستؤثر على ميزان المدفوعات حيث أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والكتلة النقدية المعروضة، ففي حالة الفائض وزيادة في المعروض النقدي نظرًا لارتفاع السيولة النقدية تنخفض الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية.

أما في حالة العجز وانخفاض الرصيد النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية مما يشجع دخول وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن ثم إعادة التوازن.

### الفرع الثاني: أثر سعر الفائدة في ظل نظام سعر الصرف المرن:

يلعب سعر الفائدة دورًا ثانويًا في إعادة التوازن لميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف المرن فالدولة التي تكون تعاني من إختلال في ميزان مدفوعاتها تنتهج إما سياسة الخفض أو الرفع من سعر الفائدة حسب الحاجة لذلك من أجل إعادة التوازن فرفع سعر الفائدة يكون في حالة العجز مما يحد من نشاط المستثمرين المحليين لارتفاع التكاليف وبالتالي نقص العائد ويدفع المستثمرين الأجانب للاستثمار في الأصول المالية فيعيق بهذا

<sup>1</sup> احمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 236.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج فيزيد في الطلب على عملة هذا البلد ويزداد عرض العملة الأجنبية ويعود التوازن في سوق الصرف الأجنبي ( بين العرض والطلب على العملة) وبهذا يتم معالجة العجز في ميزان المدفوعات والعكس في حالة الفائض.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: آليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في ظل أسعار الصرف المرنة:

يقصد بنظام سعر الصرف المرن أن قيم العملات في السوق الدولية تتحدد بعرضها والطلب عليها وهي في ذلك شأنها شأن أي سلعة، حيث أن الطلب على العملات في ظل هذا النظام لا تطلب لذاتها وإنما تطلب لغرض استيراد سلع من الدولة التي تنتمي إليها العملة.<sup>2</sup>

حيث أنه توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وأسعار الصرف المرنة، وهي الوسيلة الأساسية في عملية التصحيح، إذ ينظر إلى ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين الكمية المطلوبة والمعروضة من عملة دولة معينة في سوق الصرف الأجنبي،

### الفرع الأول : في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات:

وجود عجز في ميزان المدفوعات يعني أن الطلب المحلي على السلع الأجنبية يفوق الطلب الأجنبي على السلع المحلية، وبتعبير آخر أن الطلب المحلي على العملات الأجنبية أعلى من الطلب الأجنبي على العملات المحلية، ينعكس هذا الوضع على قيمة العملة المحلية بمزيد من الانخفاض، وانخفاض قيمة العملة المحلية ينعكس على قيم السلع المحلية ومن ثم الصادرات بانخفاض أسعارها، فيزداد الطلب على العملة الوطنية بسبب

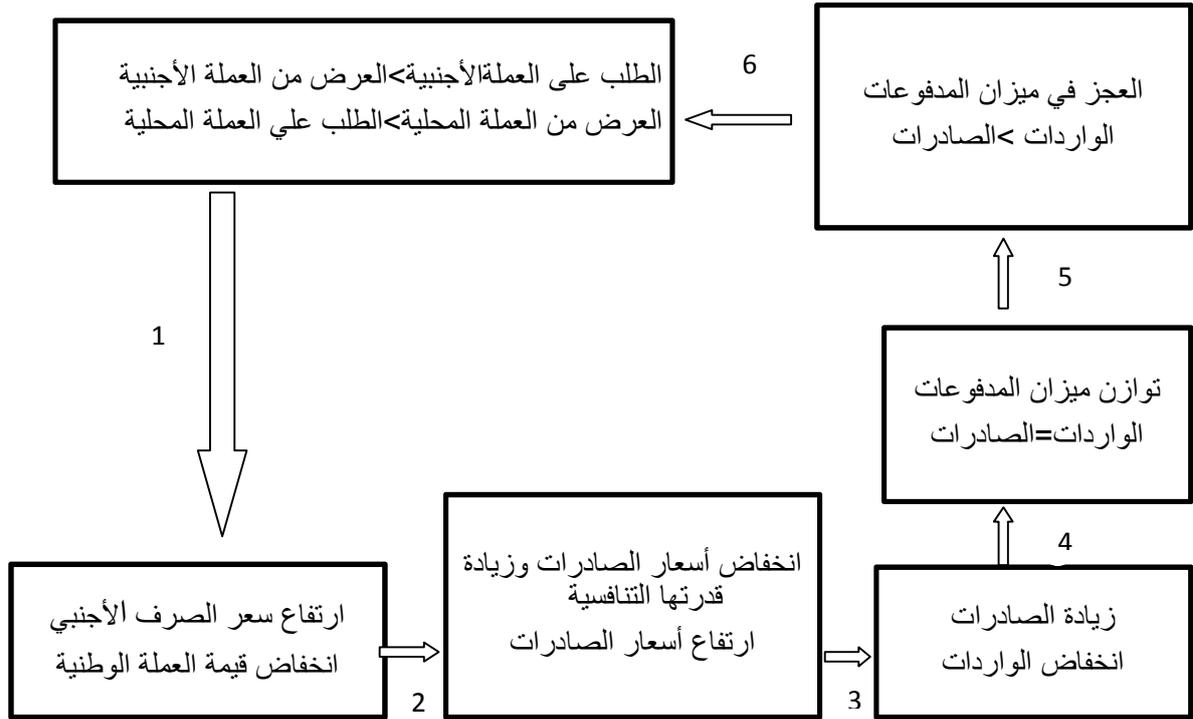
<sup>1</sup> عقبي لخضر، "أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2017/2016، ص، ص189، 194.

<sup>2</sup> رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العصرية، مصر، 2011، ص209.

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

اتساع رغبة الأجانب في استهلاك السلع المحلية التي انخفض سعرها، فتزداد الصادرات وينخفض العجز بالتالي في ميزان المدفوعات.

الشكل رقم(2): إعادة التوازن لحالة العجز



المصدر: محمود عزت اللحام وآخرون، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الاقصاد العلمي للنشر والتوزيع، 2017، ص 293.

### الفرع الثاني: حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات:

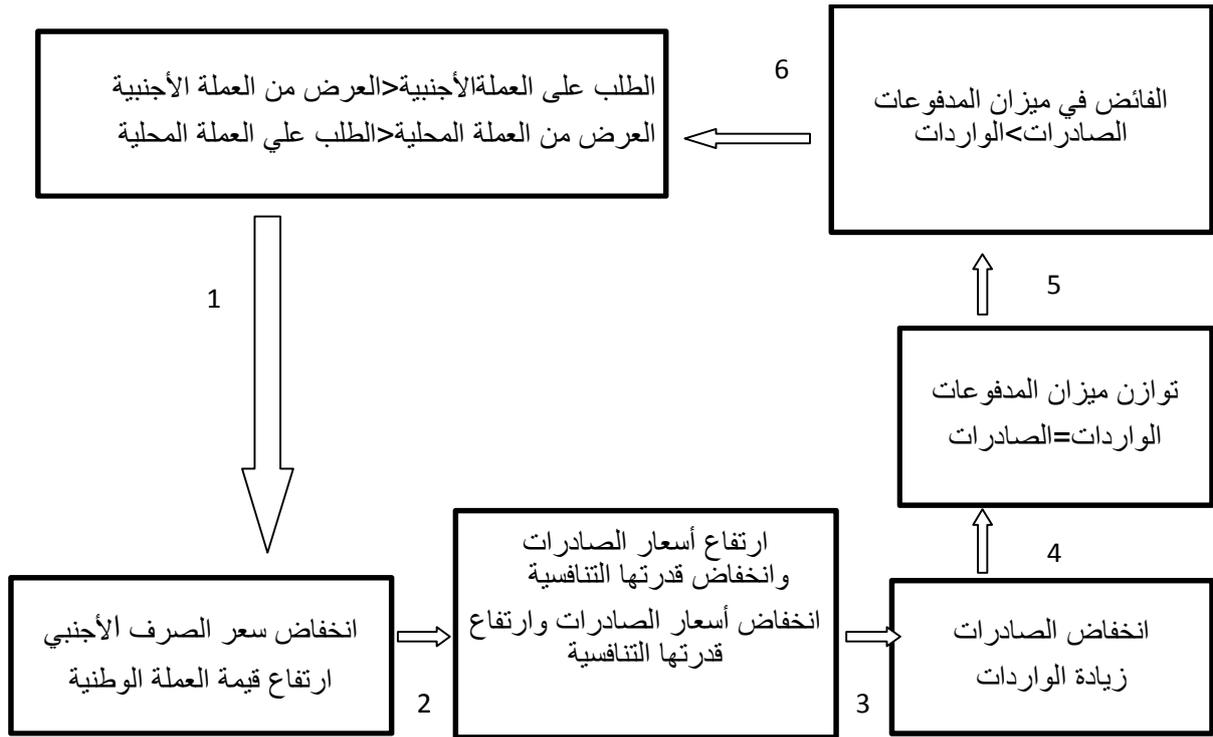
في حالة وجود فائض فستقل الدولة من عرض عملتها وسترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى وبالتالي سينقص الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي ستتنقص الصادرات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي العودة إلى وضع التوازن،

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلاله

بمعنى أن طلب العالمي متسع على العملة الوطنية بهدف الحصول على السلع الوطنية واستمرار هذا التوسع سيؤدي بالدولة إلى تخفيض عرض العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة يعني ارتفاع تكلفة التحويل والشراء بالنسبة للمستورد الأجنبي، فيتحول إلى مصدر آخر وعملة أخرى أقل قيمة. مثل هذا التحول سيؤدي إلى انخفاض الصادرات على أثر استمرار سعر الصرف في الارتفاع، سيؤدي إلى تآكل الفائض الذي تم تحقيقه من قبل في الميزان، وبالتالي العودة إلى وضعية التوازن.<sup>1</sup>

والشكل التالي يوضح مراحل هذا الانتقال:

الشكل رقم(3): إعادة التوازن في حالة فائض:



المصدر: محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 320

<sup>1</sup> رضا عبد السلام ، مرجع سابق، ص 210.

### خلاصة الفصل:

لاحظنا من خلال ماسبق في هذا الفصل أن ميزان المدفوعات يحمل أهمية بالغة لكونه يعكس هيكل وتركيبية الإقتصاد الوطني ويمثل الآلية التي تعكس إلتزامات وحقوق الدولة مع الغير من خلال ادراجه وتنظيمه لكافة العمليات في بيان واحد حيث حالته الطبيعية هي تساوي جانبيه الدائن والمدين أما إختلافهما فيمثل حالة اختلال هذا الاختلال يتنوع بحسب تنوع الأسباب من أسباب هيكلية ودورية وأخرى طارئة كما قد تكون نتيجة تدهور العملة الوطنية.

حالة الاستقرار هذه تستلزم من السلطة التدخل للتخلص من هذا الإختلال وتقليل من آثاره وهذا عن طريق السياسة النقدية فيلجأ البنك المركزي إلى التحكم في المعروض النقدي سواء بزيادته أو بتخفيضه، وكذا التحكم في أسعار الفائدة ومنه التحكم في دخول الاستثمارات وخروجها وبالتالي التأثير في رصيد ميزان المدفوعات، وتتم معالجته أيضا من خلال التحكم في عرض العملة الوطنية وكذا التحكم في حجم الصادرات والواردات وبالتالي الوصول إلى التوازن المطلوب.

## الفصل الثالث

دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات في الجزائر

خلال 2000-2017

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

تمهيد:

شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة تطورات منذ سنة 2000 وحتى سنة 2017 وذلك نتيجة لظروف المختلفة التي مر بها الاقتصاد من أزمات وفترات أخرى من الانتعاش ارتبطت بتغير سعر البترول وذلك باعتبار أنها من الدول التي تعتمد على المحروقات في صادراتها وانعكست هذه الظروف على ميزان المدفوعات وبالتالي على مسار وأسلوب البنك المركزي في التحكم وإدارة السياسة النقدية واستحداث أدواتها لتتوافق مع الاهداف المسطرة والتوصل إلى مستوى معين من الاستقرار الاقتصادي وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

**المبحث الأول: تطور ميزان المدفوعات والتطورات النقدية في الجزائر خلال 2000-2008.**

**المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات و التطورات النقدية في الجزائر خلال 2009 - 2013.**

**المبحث الثالث: تطور ميزان المدفوعات والتطورات النقدية في الجزائر خلال 2014-2017.**

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

المبحث الأول: تطور ميزان المدفوعات والتطورات النقدية في الجزائر خلال 2000-2008:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري

من خلال دراسة تطور كل أدوات السياسة النقدية (سعر الخصم، معدل الاحتياطي الإجباري،... إلخ) وتطور

سعر الصرف والكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2008.

المطلب الأول: وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2000-2008:

في هذا المطلب سنقوم بتتبع تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال السنوات من 2000-2008:

الجدول رقم(2): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2000-2008:

الوحدة: مليار دولار.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزان التجاري	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27	26,81	34,06	34,24	40,6
الصادرات	21,56	19,09	18,71	24,47	32,22	46,38	54,74	60,59	78,59
- محروقات	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19
- بضائع أخرى	0,59	0,56	0,61	0,47	0,67	0,79	1,13	0,98	1,40
الواردات	9,35	9,48	12,01	13,32	17,95	19,57	20,68	26,35	37,99
الخدمات الصافية	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,16	-2,2	-4,04	-7,59
الدخل الصافي	-2,71	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60	-4,92	-4,52	-1,82	-1,34
تحويلات الصافية	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	1,99	1,61	2,22	2,78

الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

34,45	30,60	28,95	21,72	11,12	8,84	4,37	7,06	8,93	رصيد الحساب الجاري
2,54	-1,05	11,22 -	-4,78	-1,87	-1,37	-0,71	-0,87	-1,36	حساب ميزان رأس المال
36,99	29,55	17,73	16,94	9,25	7,47	3,66	6,19	7,57	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

تقرير بنك الجزائر لسنة 2004.

تقرير بنك الجزائر لسنة 2005.

تقرير بنك الجزائر لسنة 2006.

تقرير بنك الجزائر لسنة 2007.

تقرير بنك الجزائر لسنة 2008.

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

أن ميزان المدفوعات عرف تحسنا مستمر خلال الفترة 2000-2008 حيث قدر رصيده بـ 7,57 مليار دولار سنة 2000 و 6,16 مليار دولار سنة 2001 و 3,66 مليار دولار سنة 2002 و 7,47 مليار دولار سنة 2003 و 9,25 مليار دولار سنة 2004 و 16,94 مليار دولار سنة 2005 و 17,73 مليار دولار سنة 2006 و 29,55 مليار دولار سنة 2007 و 36,99 مليار دولار سنة 2008 يعود هذا الارتفاع إلى التحسن اسعار البترول والذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات من 21,56 مليار دولار سنة 2000 إلى 78,59 مليار دولار سنة 2008.

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

إضافة إلى تحسن حصيللة الصادرات عرفت الواردات هي أيضا ارتفاعا مستمر حيث ارتفعت من 9,35 مليار دولار سنة 2000 إلى 37,99 مليار دولار سنة 2008.

ونتيجة لهذا شهد رصيد ميزان التجاري تحسن مستمر حيث ارتفع من 12,30 مليار دولار سنة 2000 إلى 40,60 مليار دولار سنة 2008.

كما شهد رصيد الحساب الجاري تحسنا حيث ارتفع من 8,93 مليار دولار خلال سنة 2000 إلى 34,45 مليار دولار خلال سنة 2008.

أما حساب رصيد حساب رأس المال فقد عرف عجز متواصل خلال الفترة 2000-2007 يعود هذا العجز إلى تسديد المسبق للديون الخارجية، أما سنة 2008 ف سجل رصيد حساب رأس المال رصيذا موجبا نتيجة لتأثير حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغ 2,54 مليار دولار.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2008:

تميزت هذه المرحلة بوجود فائض في السيولة حيث عمل البنك المركزي على امتصاص القدر الفائض منها عن طريق أدوات السياسة النقدية اللازمة من بين هذه الأدوات : معدل إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، آلية استرجاع السيولة 7 أيام ليتم بعد ذلك استحداث آلية استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر.

### الفرع الأول: معدل إعادة الخصم :

يفرض هذا المعدل على الأوراق التجارية التي تريد البنوك التجارية إعادة خصمها فيزيد البنك المركزي من هذه النسبة في حالة رغبته في امتصاص السيولة ويزيد من نسبته في حالة رغبته في ضخ السيولة في الاقتصاد.

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

يعتبر معدل إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي استخدمها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي

والجدول الموالي يوضح تطور سعر معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000-2008:

جدول رقم(3): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال 2000-2008:

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل إعادة الخصم	6	6	5,5	4,5	4	4	4	4	4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد:

تقرير بنك الجزائر لسنة 2004

تقرير بنك الجزائر لسنة 2005

تقرير بنك الجزائر لسنة 2006

تقرير بنك الجزائر لسنة 2007

تقرير بنك الجزائر لسنة 2008

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة 2000 - 2008 شهد في

تطوره مرحلتين:

المرحلة الأولى: من 2000 إلى 2003 أين شهد معدل إعادة الخصم انخفاضا مستمرا حيث قدر ب 6% سنتي

2000 و 2001 و 5,5% سنة 2002 أما سنة 2003 فقد انخفض إلى 4,5 مليار دولار.

المرحلة الثانية: من 2004 إلى 2008 فقد قام البنك المركزي بتثبيتته عند نسبة 4%.

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

سياسة التخفيض التي إعتدها البنك المركزي في معدل إعادة الخصم خلال هذه الفترة نتيجة لارتفاع حجم

السيولة في السوق النقدية؛

وهذا التخفيض رغبة منه في تقليص قدرة البنوك في منح الإئتمان.

**الفرع الثاني: معدل الاحتياطي القانوني:**

يرفع البنك المركزي من نسبة الاحتياطي القانوني التي يطلبها من البنوك التجارية من حجم الودائع التي يعاد

اقراضها واستثمارها وذلك من أجل تخفيض وتقليل حجم القروض الممنوحة للاقتصاد وبالتالي امتصاص حجم

من السيولة من السوق النقدية.

الجدول رقم(4): تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال 2000-2008:

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الاحتياطي القانوني	5	3	4,25	6,25	6,5	6,5	6,5	6,5	8

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على:

تقرير بنك الجزائر لسنة 2000

تقرير بنك الجزائر لسنة 2001

تقرير بنك الجزائر لسنة 2006

تقرير بنك الجزائر لسنة 2007

تقرير بنك الجزائر لسنة 2008

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

عرفت هذه الفترة فائضا في السيولة ولسحب أكبر قدر ممكن منها قام البنك المركزي برفع معدل الاحتياطي الاجباري في البنوك التجارية حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق أن البنك المركزي خفض معدل الخصم خلال سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 إلى نسبة 3% مقارنة بـ 5% ، أما من سنة 2002 إلى غاية 2008 فقد باشر برفع هذا المعدل حيث قدر بـ 4,25 % سنة 2002 ثم رفع إلى 6,25 % سنة 2003 ثم إلى 6,5 % سنة 2004 وبقي عند نفس المعدل خلال 2005 و2006 و2007 ، ثم رفع مرة أخرى إلى 8 % سنة 2008.

### الفرع الثالث: آلية استرجاع السيولة:

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثتها كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أبريل سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجاري التي لديها سيولة فائضة من خلال الإعلان عن مناقصة ويتم اعتبارها توظيف على بياض بمعدل فائدة ثابت أو متغير؛

ليتم تدعيم هذه العملية لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر سنة 2005، ثم بتعليمة لمدة 6 أشهر خلال سنة 2013.

والجدول الموالي يوضح تطور آلية استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2008:

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

الجدول رقم(5): تطور آلية استرجاع السيولة في الجزائر خلال 2002-2008:

الوحدة: %

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	2,75	1,75	0,75	1,25	1,25	1,75	1,25
معدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر	—	—	—	1,9	2	2,5	2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

تقرير بنك الجزائر لسنة 2004

تقرير بنك الجزائر لسنة 2005

تقرير بنك الجزائر لسنة 2006

تقرير بنك الجزائر لسنة 2007

تقرير بنك الجزائر لسنة 2008

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البنك المركزي بدء بتطبيق آلية استرجاع السيولة لمدة 7 أيام بمعدل 2,75% ثم قام بتخفيض معدلها إلى نسبة 1,75 % سنة 2003 ثم قام بتخفيضها مرة أخرى سنة 2004 إلى 0,75 % ثم تم رفعه مجددا إلى 1,25 % سنتي 2005 و 2006 ثم إلى 1,75 % سنة 2007 تم تخفيضه إلى 1,25 % سنة 2008.

وفي سنة 2005 تم تمديد آجال آلية استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر وطبقت بمعدل 1,9 % وتم رفعها رفعها إلى 2 % سنة 2006 وإلى 2,5 % سنة 2007 تم تخفيضه إلى 2 % سنة 2008.

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

الفرع الرابع: الوديعة المغلة للفائدة:

جاء تطبيق آلية تسهيل الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار فائض السيولة في النظام المصرفي إبتداء من سنة 2005 وتعبير عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر تستحق عنه فائدة تحسب على اساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.

والجدول الموالي يوضح تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة خلال الفترة 2005-2008:

الجدول رقم(6): تطور الوديعة المغلة للفائدة خلال الفترة 2005-2008:

الوحدة : %

السنوات	2005	2006	2007	2008
معدل الوديعة المغلة للفائدة	0,3	0,3	0,75	0,75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

تقرير بنك الجزائر لسنة 2005

تقرير بنك الجزائر لسنة 2006

تقرير بنك الجزائر لسنة 2007

تقرير بنك الجزائر لسنة 2008

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الوديعة المغلة للفائدة تم ادراجها بمعدل 0,3 % سنة 2005 و بقيت بنفس النسبة سنة 2006 ليتم رفعها إلى نسبة 0,75% سنتي 2007 و 2008 هذا الارتفاع اعتمده بنك الجزائر لسحب الفائض من السيولة المتوفرة في السوق النقدية.

#### المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر خلال 2000-2008:

في هذا المطلب سنتطرق الى تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2008.

#### الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال 2000-2008:

##### 1. مفهوم الكتلة النقدية:

هي مجموع وسائل الدفع في الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة ماتكون السنة.

##### 2. مكونات الكتلة النقدية:

تختلف مكونات الكتلة النقدية من بلد إلى آخر وفي الجزائر تتكون من :

– **الموجودات ( المتاحات ) النقدية M1:** تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية والحسابات الجارية.

– **الكتلة النقدية M2:** وتعني عرض النقود بالمفهوم الواسع للنقود وتأخذ به المؤسسات المالية والنقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وتشمل بالإضافة إلى الموجودات النقدية M1 الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلعائش ميادة، مرجع سابق، ص 277.

الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

3. تطور الكتلة خلال 2000-2008:

الجدول رقم(7): تطور الكتلة النقدية من 2000 إلى 2008:

الوحدة: مليار دج.

معدل النمو %	الكتلة M2	أشباه النقود	النقود الكتابية	النقود الورقية	M1النقود	البيان
13,18	2022,534	974,350	563,658	484,527	1048,184	2000
22,3	2473,5	1235,0	661,3	577,2	1238,5	2001
17,3	2901,5	1485,2	751,6	664,7	1416,3	2002
15,6	3354 ,4	1724,0	849	781,4	1630,4	2003
11,4	3738,0	1577,5	1286,2	874,3	2160, 5	2004
10,9	4146,9	1724,2	1501,7	921,0	2422 ,7	2005
18,7	4933,7	1766,1	2086,2	1081,4	3167,6	2006
24,2	5994,6	1761,0	2949,1	1284,5	4233,6	2007
16	6955,9	1991,0	3424,9	1540,0	4964,9	2008

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

تقرير بنك الجزائر لسنة 2004

تقرير بنك الجزائر لسنة 2005

تقرير بنك الجزائر لسنة 2006

تقرير بنك الجزائر لسنة 2007

تقرير بنك الجزائر لسنة 2008

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

خلال هذه الفترة حقق الاقتصاد الجزائري عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات وهو ما انعكس بالإيجاب على تطور الكتلة النقدية حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الكتلة النقدية M2 سنة 2000 بلغت 2022,534 مليار دينار بمعدل نمو 13,18% أما المتحات النقدية M1 فقد بلغت 1048,184 مليار دج؛

أما في سنة 2001 فقد ارتفعت المتحات النقدية M1 إلى 1238,5 مليار دج وارتفعت معها كمية الكتلة النقدية إلى 2473,5 مليار دج ويرجع السبب في هذا التحسن إلى زيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وبداية تنفيذ برامج الانعاش الإقتصادي في أبريل 2001 والذي خصص له غلاف مالي قدره 520 مليار دج واستمرت الكتلة النقدية في الارتفاع في سنة 2002 إذ قدر معدل نموها بـ 17,3% وبلغت 2901,5 مليار دج كما بلغت المتحات النقدية 1416,3 مليار دج؛

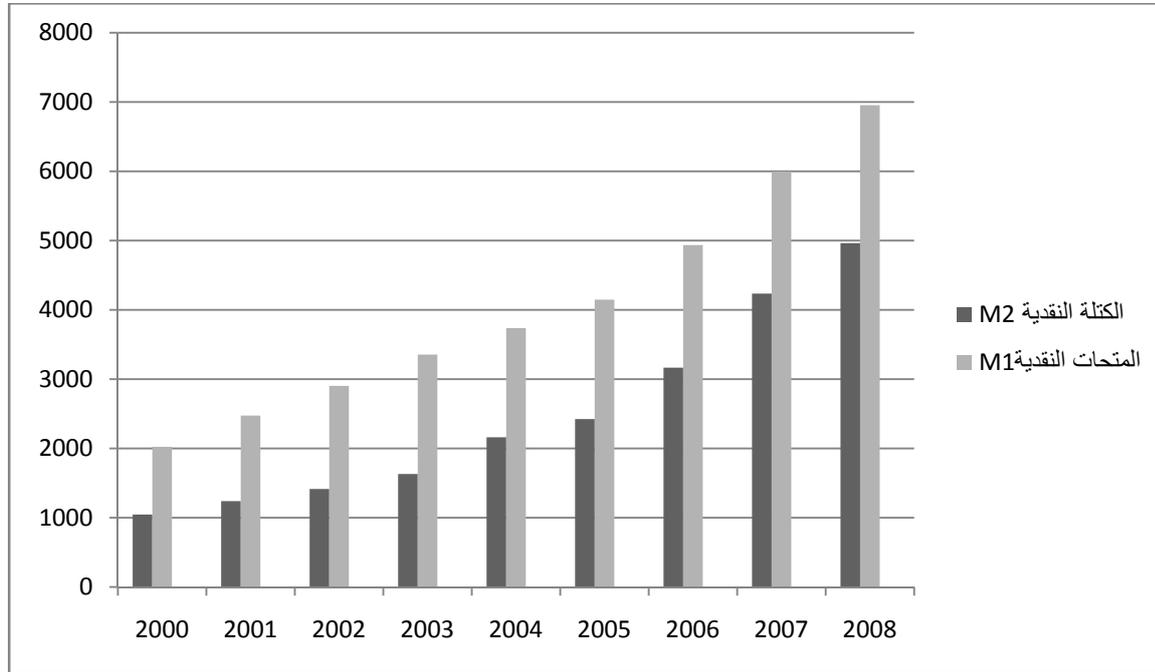
وفي سنة 2003 استمر الارتفاع حيث بلغت المتحات النقدية M1 1630,4 مليار دج وبلغت الكتلة النقدية فيها 3354,4 مليار دج؛ وفي سنة 2004 بلغت المتحات النقدية قيمة 2160,5 مليار دج وبلغت الكتلة النقدية 3738 مليار دج؛

وواصلت الكتلة النقدية في الارتفاع وبلغت سنة 2005 مقدار 4146,9 مليار دج وتصل إلى 6955,9 مليار دج سنة 2008 ويعود السبب في ذلك على إطلاق السلطات لبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي امتد من 2000 إلى 2009 والذي خصص له غلاف مالي قدر بـ 8000 مليار دج.

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

الشكل رقم(4): مقارنة تطور الكتلة النقدية M2 بتطور المتحات النقدية M1 :



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

الفرع الثاني: تطور سعر الصرف:

الجدول رقم (8): تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال 2000-2008:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
USD/DA	75,26	77,22	79,68	77,39	72,06	73,28	72,65	69,29	64,58
EUR/DA	69,43	69,20	75,34	87,47	89,64	91,30	91,24	94,99	94,86

المصدر: من إعداد الطالبة على:

تقرير بنك الجزائر لسنة 2004

تقرير بنك الجزائر لسنة 2005

تقرير بنك الجزائر لسنة 2006

تقرير بنك الجزائر لسنة 2008

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات طرأت على سعر صرف الدينار مقابل الدولار ومقابل اليورو خلال الفترة 2000-2008 حيث:

أولاً- بالنسبة للدولار الأمريكي: من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري من سنة 2000 وحتى سنة 2003 عرف انخفاضا أمام الدولار الأمريكي حيث قدر بـ 75,26 سنة 2000، و77,22 سنة 2001 أما سنة 2002 فقد قدر بـ 79,68 و قدر سنة 2003 بـ 77,39؛

وفي سنة 2004 فنلاحظ ارتفاعه وقدر بـ 72,06؛ أما في سنة 2005 فقد انخفض سعر الدينار الجزائري مجدداً حيث قدر بـ 73,28 دينار جزائري للدولار الواحد؛

وبداية من سنة 2006 وحتى سنة 2008 نلاحظ ارتفاع في قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار حيث قدر بـ 72,65 سنة 2006 وبلغ 69,58 سنة 2007 ووصل إلى 64,58 سنة 2008 ويعود هذا الارتفاع إلى تراجع قيمة الدولار عالمياً بسبب أزمة الرهن العقاري وكذا ارتفاع أسعار البترول.

ثانياً- بالنسبة لليورو: نلاحظ في سنة 2000 و2001 بلغ سعر صرف دينار جزائري 69,43 و69,20 على التوالي يعود هذا الارتفاع أما اليورو إلى حادثة العملة وبداية نشأتها.

أما من سنة 2002 وحتى سنة 2008 نلاحظ تزايد الانخفاض في معدل صرف الدينار أمام اليورو حيث انخفض من 69,20 سنة 2001 إلى 75,34 سنة 2002 ثم إلى 87,47 سنة 2003 ثم إلى 89,64 سنة 2004 ثم إلى 91,36 سنة 2005 ثم انخفض إلى 94,86 سنة 2008؛ هذا الانخفاض دليل على عدم تحكم السلطات النقدية في تقدير القيمة الحقيقية للدينار الجزائري.

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

المبحث الثاني: التطورات ميزان المدفوعات والتطورات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009-2013:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري من خلال دراسة تطور كل من أدوات السياسة النقدية (سعر الخصم، معدل الاحتياطي الإجباري،...) وتطور سعر الصرف والكتلة النقدية خلال الفترة 2009-2013.

المطلب الأول: تطورات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2009-2013:

الجدول رقم(9): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال 2009-2013:

الوحدة: مليار دولار.

2013	2012	2011	2010	2009	البيان
9,38	20,17	27,94	18,21	7,78	ميزان التجاري
64,37	71,73	72,88	57,09	45,18	الصادرات
63,32	70,58	71,66	56,12	44,41	- المحروقات
1,05	1,15	1,22	0,97	0,77	- بضائع أخرى
54,99	51,56	44,94	38,89	37,40	الواردات
-6,83	-7,13	-8,79	-8,34	-8,69	الخدمات الصافية
-4,51	-3,91	-2,04	-0,37	-1,31	دخل الصافي
2,79	3,17	2,59	2,65	2,63	تحويلات الصافية
0,83	12,30	19,70	12,15	0,41	رصيد الحساب الجاري
-0,96	-0,25	0,36	3,18	3,45	رصيد حساب رأس المال وحساب السهو والخطأ
0,13	12,05	20,06	15,33	3,86	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

تقرير بنك الجزائر لسنة 2009

تقرير بنك الجزائر لسنة 2010

تقرير بنك الجزائر لسنة 2011

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

تقرير بنك الجزائر لسنة 2012

تقرير بنك الجزائر لسنة 2013

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

من خلال الجدول السابق الذي يوضح وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2009

إلى سنة 2013 نلاحظ أن:

أن ميزان المدفوعات الجزائري عرف تذبذب في الفائض طيلة هاته الفترة بين الانخفاض والارتفاع حيث:

في سنة 2009 نلاحظ تراجع كبير في قيمة الفائض مقارنة مع سنة 2008 حيث بلغ 3,86 مليار دولار أما الصادرات فقد انخفضت هي الأخرى 45,18 مليار دولار.

أما الواردات فنلاحظ أنها بقيت تقريبا عند نفس القيمة مقارنة بسنة 2008 إذ قدرت بـ 37,40 مليار دولار مقابل 37,99 مليار دولار سنة 2008.

كما شهد الميزان التجاري تراجع في قيمة الفائض إلى أن بلغ 7,78 مليار دولار كما نلاحظ أيضا انخفاض في رصيد الحساب الجاري من 34,45 مليار دولار سنة 2008 إلى 0,41 مليار دولار سنة 2009 كما نلاحظ ارتفاع في رصيد حساب رأس مال من 2,54 مليار دولار سنة 2008 إلى 3,45 مليار دولار سنة 2009.

أما السنوات 2010، 2011، 2012 فقد عرفت ارتفاع متواصل في ميزان المدفوعات إذ بلغ ميزان المدفوعات على التوالي 15,33 و 20,06 و 12,05 مليار دولار،

أما الميزان التجاري فقد سجل هو الآخر موجبا قدر بـ 18,21 مليار دولار 27,94 مليار دولار و 20,17 مليار دولار على ترتيب،

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

أما حصيللة الصادرات فقد بلغت 57,09 مليار دولار سنة 2010 وبلغت 72,88 مليار دولار سنة 2011 وفي سنة 2012 فقد قدرت بـ 71,73 مليار دولار.

كما عرفت الواردات ارتفاعا متواصل خلال هذه السنوات إذ بلغت على التوالي 38,89 مليار دولار و44,94 مليار دولار و51,56 مليار دولار أما رصيد الحساب الجاري فقد عرف رصيدا موجبا قدرت بـ 12,15 مليار دولار و19,70 مليار دولار و12,30 مليار دولار.

كما عرف رصيد حساب خلال سنتي 2010، 2011 فائض قدرت بـ 3,18 رصيد دولار و0,36 مليار دولار أما سنة 2012 فقد عرفت عجزا قدرة 0,25 مليار دولار.

أما رصيد ميزان المدفوعات لسنة 2013 فقد عرف انخفاضا كبيرا إذ قدر بـ 0,13 مليار دولار، برصيد ميزان تجاري قدر بـ 9,38 مليار دولار والذي انخفض هو الآخر مقارنة بسنة 2012.

كما شهدت الصادرات انخفاضا عن سنة 2012 و قدرت بـ 54,99 مليار دولار، أما حساب رأس المال فقد شهد عجزا لسنة الثانية على التوالي وقدر بـ 0,96 مليار دولار.

### المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية خلال 2009-2013:

الجدول رقم(10): تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال 2009-2013:

الوحدة: %

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4
معدل الاحتياطي الاجباري	8	9	8	11	12
استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر
1,5	-	-	-	-	استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر
0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	الوديعة المغلة للفائدة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

تقرير بنك الجزائر لسنة 2009

تقرير بنك الجزائر لسنة 2011

تقرير بنك الجزائر لسنة 2012

تقرير بنك الجزائر لسنة 2013

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

تميزت هذه الفترة بوجود فائض في السيولة نتيجة لإستقرار أسعار البترول ونمو الاحتياطات الخارجية ومن خلال الجدول السابق الذي يوضح تطور معدل الإحتياطي الإجمالي، معدل إعادة الخصم الوديعة المغلة للفائدة وآلية استرجاع السيولة خلال الفترة 2009-2013 نلاحظ:

1. تطور معدل إعادة الخصم: نلاحظ ثبات في معدل إعادة الخصم عند مستوى 4%.
2. معدل الإحتياطي الإجمالي: قام البنك المركزي برفع معدل الإحتياطي الإجمالي إلى 9% سنة 2010 بالمقارنة ب 8% سنة 2009 ثم عاود الإنخفاض إلى 8% سنة 2011 ثم إستأنف الارتفاع سنة 2012 إذ بلغ 11% وارتفع أيضا سنة 2013 إلى 12%.
3. معدل استرجاع السيولة: نلاحظ من خلال الجدول أن معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام ثابت عند 0,75% طيلة هذه الفترة، أما استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر فنلاحظ ثباتها عند معدل 1,25%، أما سنة 2013 فقد عرفت ادراج لآلية استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر وطبقت بمعدل 1,5%.

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

4. الوديعة المغلة للفائدة: نلاحظ من خلال الجدول أن البنك المركزي ثبت معدل الوديعة المغلة للفائدة خلال هذه الفترة عند معدل 0,3%.

### المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر خلال 2009-2013:

في هذا المطلب سوف نتطرق الى تطور كل من الكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر خلال سنوات 2009-2013.

### الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية:

الجدول رقم (11): تطور الكتلة النقدية خلال 2009-2013

الوحدة: مليار دج.

البيان	M1	النقود الورقية	النقود الكتابية	أشباه النقود	الكتلة M2	معدل النمو%
2009	4944,2	1829,4	3114,8	2228,9	7173,10	3,1
2010	5756,4	5756,4	3657,8	2524,3	8280,7	15,4
2011	7141,7	2571,5	4570,2	2787,5	9929,2	19,9
2012	7681,8	2952,3	4729,5	3331,5	11013,3	10,9
2013	8249,8	3204,0	5045,8	3691,7	11941,5	8,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

تقرير بنك الجزائر لسنة 2009

تقرير بنك الجزائر لسنة 2010

تقرير بنك الجزائر لسنة 2011

تقرير بنك الجزائر لسنة 2012

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

تقرير بنك الجزائر لسنة 2013

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

في سنة 2009 نلاحظ تراجع تاريخي معدل نمو الكتلة النقدية إلى 3,1 % وهذا إثر الصدمة الخارجية حيث بلغت الكتلة M2 7173,10 مليار دج وقدرت M1 ب 4944,2 مليار دج.

أما سنة 2010 نلاحظ عودة التوسع النقدي بمعدل 15,4 % ولكن بمعدل أقل من السنوات سابقة حيث قدرت ب 8280,7 مليار دج وقدرت المتحات النقدية ب 5756,4 مليار دج وهذا راجع إلى استرجاع دور الموجودات الخارجية الصافية في عملية الإنشاء النقدي.

ولنفس السبب ارتفع معدل نمو النقدي سنة 2011 إلى 19,9 % وقدرت فيه الكتلة النقدية ب 9929,2 مليار دج أما المتحات فقدرت ب 7141,7 مليار دج .

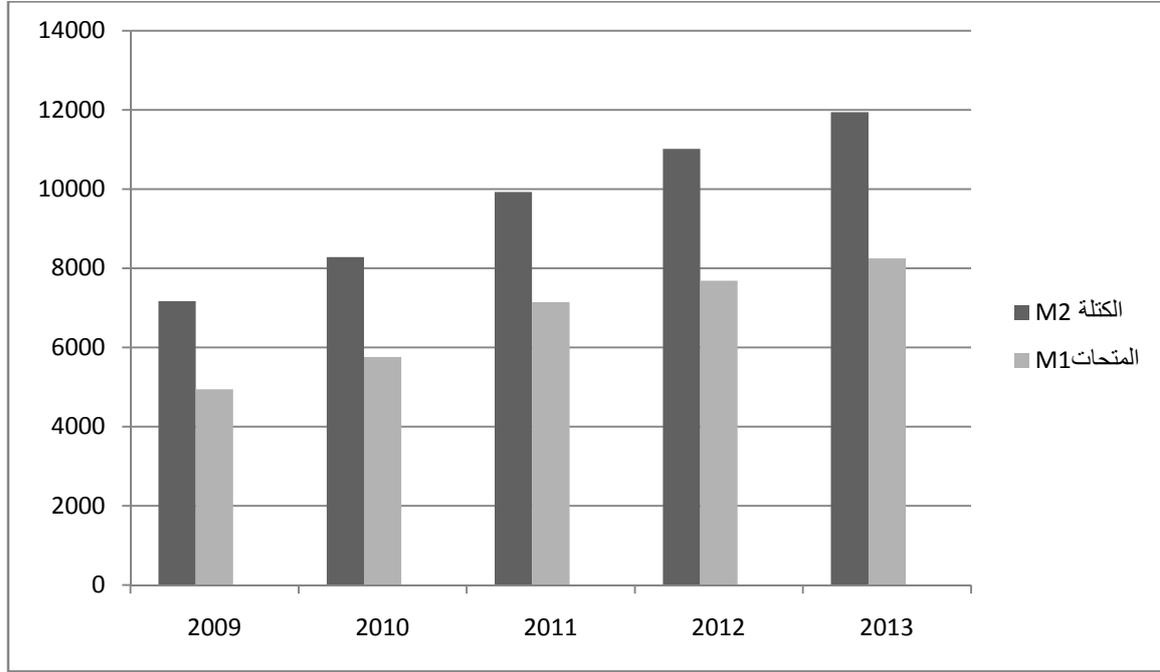
أما سنتي 2012 و 2013 فقد عرف تباطؤ وتيرة التوسع النقدي حيث انخفض معدل النمو من 19,9 % إلى 10,9 % سنة 2012 وإلى 8,4 % سنة 2013 .

شهدت هذه الفترة نمو في الكتلة النقدية والذي يعود إلى الارتفاع أسعار البترول وبالتالي زيادة التراكم المالي للادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات والتي تنعكس بالايجاب على نمو الكتلة النقدية في السوق .

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

الشكل رقم(5): تطور الكتلة النقدية M2 مقابل تطور المتحات النقدية M1:



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول.

الفرع الثاني: تطور سعر الصرف :

الجدول رقم(12): تطور الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي واليورو خلال 2009-2013.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
USD/DA	72,65	74,39	72,94	77,54	79,37
EUR/DA	101,29	99,19	102,21	102,16	105,43

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

تقرير بنك الجزائر لسنة 2009

تقرير بنك الجزائر لسنة 2010

تقرير بنك الجزائر لسنة 2011

تقرير بنك الجزائر لسنة 2012

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

تقرير بنك الجزائر لسنة 2013

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

من خلال الجدول نلاحظ:

أن سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار انخفض إلى 72,65 دينار للدولار الواحد مقارنة بسنة 2008 وواصل في الإنخفاض سنة 2010 إلى 74,39 وفي سنة 2011 ارتفع سعر صرفه بنسبة 2,1% وقدرت بـ 72,94 دينار لدولار الواحد، ثم انخفض سنة 2012 إلى 77,54 وواصل في الإنخفاض إلى 79,37 سنة 2013.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن سعر الصرف الدينار مقابل اليورو في سنة 2009 بلغ 101,29 دينار لليورو ، أما سنة 2011 فنلاحظ انخفاضه بنسبة 3% مقارنة بسنة 2010 إذ بلغ 102,16 سنة 2011 و 99,19 سنة 2010 وبلغ سنة 2012 102,16 وواصل في الإنخفاض سنة 2013 حيث بلغ 105,43 دينار لليورو الواحد.

وبرغم من التقلبات المتزايدة في أسعار الصرف العملات الصعبة الرئيسية في هذه الفترة ساهم التسيير المرن لسعر الصرف من طرف بنك الجزائر على استقرار سعر الصرف الفعلي للدينار في مستواه التوازني.

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

المبحث الثالث: تطورات ميزان المدفوعات والتطورات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014-2017:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري من خلال دراسة تطور كل من أدوات السياسة النقدية (سعر الخصم، معدل الاحتياطي الاجباري،...) وتطور سعر الفائدة والكتلة النقدية خلال الفترة 2014-2017.

المطلب الأول: تطورات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2014-2017:

في هذا المطلب سنناقش تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2017 الذي شهد تغيرات مختلفة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(13): تطور ميزان المدفوعات من 2014-2017:

الوحدة: مليار دولار.

2017	2016	2015	2014	البيان
-14,412	-20,127	-18,083	0,326	الميزان التجاري
34,569	29,311	34,566	59,996	الصادرات
33,202	27,918	33,081	58,362	- المحروقات
1,367	1,393	1,485	1,634	- بضائع أخرى
48,981	49,437	52,649	59,670	الواردات
-8,178	-7,342	-7,522	-8,159	خدمات الصافية
2,592	-1,570	-4,435	-4,883	دخل الصافي

الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

3,088	2,822	2,564	3,282	تحويلات الصافية
-22,092	-26,217	-27,476	-9,434	رصيد الحساب الجاري
0,334	0,186	-0,061	3,544	رصيد حساب رأس المال وحساب السهو والخطأ
-21,762	-26,031	-27,537	-5,880	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

تقرير بنك الجزائر لسنة 2014

تقرير بنك الجزائر لسنة 2015

تقرير بنك الجزائر لسنة 2016

تقرير بنك الجزائر لسنة 2017

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد ولأول مرة ومنذ سنة 1998 حالة عجز

حيث يعود السبب الرئيسي في هذا العجز إلى انخفاض اسعار البترول وارتباط واردات الإقتصاد الجزائري كليا بقطاع المحروقات.

حيث نلاحظ ان رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2014 سجل عجزا قدره 5,880 مليار دولار أما الميزان التجاري فقد سجل أقل نسبة فائض منذ سنة 2000 حيث قدر بـ 0,326 مليار دولار، أما الصادرات فقد بلغت

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

قيمتها 59,996 مليار دولار والتي تمثل صادرات المحروقات أكبر نسبة منها حيث بلغت 58,326 مليار دولار أما الواردات فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا إذ بلغت قيمة 59,670 مليار دولار.

أما سنة 2015 ونتيجة لانخفاض سعر البترول إلى مستوى يقل عن 40 دولار للبرميل شهد ميزان مدفوعات عجزا قيمته 27,537 مليار دولار؛

أما الميزان التجاري فقد انتقل رصيده من شبه التوازن في سنة 2014 إلى عجز قدر بـ 18,083 مليار دولار هذا العجز يعود أساسا إلى انخفاض حصيلة الصادرات والتي بلغت 34,566 مليار دولار، والتي شكلت صادرات المحروقات منها مقدار 33,081 مليار دولار وأما الصادرات من السلع خارج قطاع محروقات فبقيت مستوياتها ضعيفة وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد حيث شهدت انخفاضا مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت 1,485 مليار دولار سنة 2015 مقارنة بـ 1,634 مليار دولار سنة 2014، أما الواردات فقد عرفت انخفاضا ملحوظا حيث بلغت 52,649 مليار دولار هذا الانخفاض يعود إلى التدابير بنك المركزي لإحتواء المفرط في الواردات من بين هذه التدابير تأطير الواردات،

كما سجل رصيد الحساب الجاري تدهور في العجز بين سنتي 2014 و2015 إذ انتقل من 8,434 مليار دولار إلى 27,476 مليار دولار على خلفية التدهور في الميزان التجاري.

أما حساب رأس المال فشهد عجزا بقيمة 0,061 مليار دولار مقابل قدره 3,544 مليار دولار نتيجة عملية سحب الاستثمار الخارجي.

وفي سنة 2016 نلاحظ تراجع العجز في ميزان المدفوعات مقارنة بسنة 2015 بـ 1,51 مليار دولار حيث بلغ 26,031 مليار دولار.

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

كما انخفضت قيمة الصادرات إذ بلغت 29,331 مليار دولار وبلغ انخفاض الصادرات من المحروقات 15,6% كما واصلت حصيلة الصادرات من السلع خارج المحروقات في الانخفاض إذا بلغت 1,393 مليار دولار وشهدت أيضا الواردات انخفاض للسنة الثانية على التوالي حيث بلغت 49,437 مليار دولار ورغم هذا الانخفاض في الواردات إلا أنه تفاقم العجز في رصيد الميزان التجاري إذ وصل إلى 20,127 مليار دولار.

ونتيجة لهذا قدر العجز في رصيد الحساب الجاري بـ 26,217 مليار دولار أما رصيد حساب رأس المال فقد سجل رصيذا موجبا قدره 0,166 مليار دولار نتيجة الارتفاع الواضح للاستدانة الخارجية عقب تسجيل الدولة الجزائرية لدى البنك الإفريقي للتنمية.

أدى الانتعاش في أسعار البترول خلال سنة 2017 إلى انخفاض العجز في ميزان المدفوعات حيث بلغ 21,762 مليار دولار ونتيجة لنفس السبب ارتفعت حصيلة الصادرات حيث بلغت 34,569 مليار دولار كما شهدت الواردات انخفاضا وللسنة الثالثة على التوالي وبلغت 48,981 مليار دولار كما نلاحظ تقلص العجز في رصيد الميزان التجاري حيث قدر بـ 14,412 مليار دولار.

إضافة إلى ذلك تقلص العجز في رصيد الحساب الجاري إلى 22,092 مليار دولار.

أما رصيد حساب رأس المال فقد سجل في هذه السنة رصيذا موجبا قدر بـ 0,334 مليار دولار ويفسر هذا بالانخفاض بالتراجع الحاد في تدفقات الديون الخارجية من جهة وبالتراجع في تدفقات الاستثمار من جهة أخرى.

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية خلال 2014-2017:

الجدول رقم(14): يوضح تطور أدوات السياسة النقدية خلال 2014-2017:

الوحدة: %

السنوات	2014	2015	2016	2017
معدل إعادة الخصم	4	3,5	3,5	3,5
الاحتياطي الإجباري	12	8	8	8
استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	0,75	-	-	-
استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر	1,25	-	-	-
استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر	1,5	-	-	-
الوديعة المغلة للفائدة	0,3	-	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

تقرير بنك الجزائر لسنة 2014

تقرير بنك الجزائر لسنة 2015

تقرير بنك الجزائر لسنة 2016

تقرير بنك الجزائر لسنة 2017

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

في سنة 2014 مواصلة ثبات لكل الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي حيث بقي سعر إعادة الخصم عند 4% ، والاحتياطي القانوني 12% أما استرجاع السيولة لمدة 7 أيام فمعدلها 0,75 % أما لـ 3 أشهر فمعدلها 1,25 % واستمرار معدل استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر بمعدل 1,5 % أما الوديعة المغلة للفائدة فاستمر ثباتها عند 0,3 %.

أما سنة 2015 فنلاحظ أن البنك المركزي قام بإعادة تنشيط عمليات إعادة الخصم وخفض معدلها من 4% إلى 3,5 %.

كما قام بتخفيض معدل الإحتياطي الإجباري من 12% إلى 8%، وتوقيف عمليات استرجاع السيولة وألغى آلية الوديعة المغلة للفائدة.

وبداية من مارس 2017 قام بنك الجزائر بإعادة إدراج عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة بتواريخ استحقاق مختلفة كما لجأ إلى عملية التمويل الغير تقليدي بداية من نوفمبر من نفس السنة، كما طبق معدل إعادة الخصم بمعدل 3,5 والاحتياطي الإجباري بمعدل 8%.

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف:

سننتظر في هذا المطلب إلى تطور كل من الكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر خلال 2014-2017.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية:

الجدول رقم(15): تطور الكتلة النقدية من 2014-2017:

الوحدة: مليار دج.

السنوات	M1	النقود الورقية	النقود الكتابية	أشباه النقود	الكتلة M2	معدل النمو%
2014	9580,2	3658,9	5921,3	4083,7	13686,9	14,4
2015	9261,1	4108,1	5153,0	4443,4	13704,5	0,13
2016	9407,0	4497,2	4909,8	4409,3	13816,3	0,8
2017	10196,1	4771,3	5424,8	4706,8	14902,9	8,3

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 44، ديسمبر 2018، ص10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

في سنة 2014 بلغ معدل نمو الكتلة النقدية بـ 14,4% وبلغت الكتلة النقدية M2 13686,9 أما المتحات النقدية فقد بلغت 9580,2 مليار دج؛

أما سنة 2015 فقد كانت منعرجا فيما يخص تطور بعض المجاميع النقدية ولأول مرة ومنذ سنوات 2000 تقلص فائض السيولة وفي هذا الظرف الجديد عملت إدارة السياسة النقدية على ضخ السيولة على عكس سياستها لمدة طويلة في امتصاص السيولة وذلك راجع إلى تقلص في الموجودات الخارجية بسبب الإنخفاض

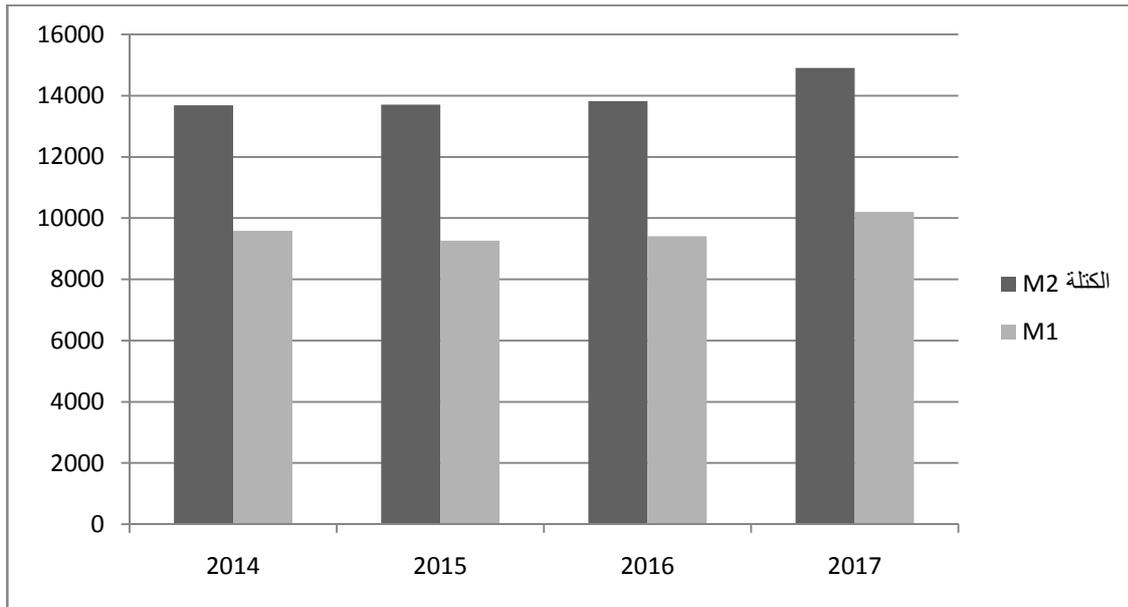
## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

### الفترة 2000-2017

الحاد في أسعار البترول حيث نلاحظ في هذه السنة نمو شبه منعدم للكتلة النقدية 0,13% حيث قدرت الكتلة

النقدية بـ 13704,5 مليار دج كما سجلت المتحات النقدية تقلصا قدره 3,6%.

الشكل رقم (6): تطور الكتلة النقدية M2 مقابل تطور المتحات النقدية M1:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

الفرع الثاني: تطور سعر الصرف:

الجدول رقم (16): تطور الدينار مقابل الدولار واليورو من 2014 - 2017:

السنوات	2014	2015	2016	2017
USD/DA	80,56	100,4	109,4	109,42
EUR/DA	106,91	111,44	121,17	120,77

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

تقرير بنك الجزائر لسنة 2014

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

تقرير بنك الجزائر لسنة 2015

تقرير بنك الجزائر لسنة 2016

تقرير بنك الجزائر لسنة 2017

[www.bank-of-algeria](http://www.bank-of-algeria)

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

انتقال متوسط سعر صرف السنوي للدينار من 80,56 دينار للدولار الواحد في سنة 2014 إلى 100,4 سنة 2015 أي انخفاض قدره 19,84 % وانخفاض بنسبة 8,2 % ( 109,4 دينار للدولار) سنة 2016 وفي سنة 2017 نلاحظ استمرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بـ 109,49 دينار للدولار الواحد.

أما بالنسبة للأورو فنلاحظ أنه في سنة 2015 انخفض سعر صرف دينار مقابل اليورو بـ 4,53% مقارنة بسنة 2014 حيث قدر بـ 106,91 سنة 2014 و بلغ 111,44 دينار مقابل اليورو؛

وفي سنة 2016 انخفض بـ 9,73 % مقابل الأورو لتبلغ 121,7 دينار لليورو الواحد، أما في سنة 2017 فنلاحظ تراجع الإنخفاض بمعدل بسيط قدره 0,4 % وقدر بـ 120,77 دينار لليورو الواحد.

## الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة 2000-2017

### خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن السياسة النقدية في الجزائر خلال 2000-2017 مرت بمرحلتين

مرحلة انكماشية وأخرى توسعية؛

أما الفترة الإنكماشية فامتدت من سنة 2000 وحتى سنة 2014 تميزت بوجود فائض في ميزان المدفوعات بسبب الإرتفاع الذي عرفته حصيلة الصادرات المحروقات العائد إلى ارتفاع أسعار البترول، كما تميزت بوجود فائض في السيولة هذا الوضع أوجب من إدارة السياسة النقدية إلى استخدام أدوات ضبط وامتصاص السيولة والتي من أهمها آلية استرجاع السيولة ومعدل الإحتياطي القانوني؛

أما الفترة من 2015 إلى 2017 فقد عرفت عجزا في رصيد ميزان المدفوعات وذلك لتدهور قيمة أسعار البترول الذي أدى إلى انخفاض حصيلة الصادرات، كما عرفت الكتلة النقدية تراجعاً في النمو الأمر الذي أدى بإدارة السياسة النقدية إلى تبني سياسة توسعية لضخ السيولة حيث ألغت آليتي إسترجاع السيولة والوديعة المغلة للفائدة وخفضت من معدل إعادة الخصم ومعدل الإحتياطي القانوني.

الخلاصة

### الخاتمة:

لقد عرف الإقتصاد الجزائري تقلبات عديدة خلال الفترة 2000-2017 ومن بين هذه التقلبات تلك التي حدثت في ميزان المدفوعات ولأجل إعادة وضع ميزان المدفوعات إلى حالته الطبيعية تم اللجوء إلى عدة سياسات من بينها السياسة النقدية؛

وعليه فقد استهدف بحثنا هذا معالجة إشكالية ماهو دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات ولأجل الإلمام بكل متغيرات الدراسة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول؛

الفصل الأول يتمحور حول الإطار النظري للسياسة النقدية والذي تطرقنا فيه إلى بعض مفاهيم السياسة النقدية وإلى أهميتها كما تطرقنا إلى أهداف السياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيقها من أهداف أولية ووسيطية وصولا إلى الأهداف النهائية.

كما تعرضنا في المبحث الثاني إلى وجهة نظر كل من النظرية الكلاسيكية، الكينزية والنقدية الحديثة حول أهمية السياسة النقدية والدور الذي تلعبه، كما تعرضنا أيضا إلى فعالية وتأثير الأدوات الكمية والكيفية والأدوات الأخرى للسياسة النقدية في المبحث الثالث من هذا الفصل،

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته باعتباره المرآة العاكسة لوضعية أي اقتصاد، كما تطرقنا إلى مفهوم الاختلال الذي يحدث في ميزان المدفوعات وأهم أسباب التي تؤدي إلى حدوثه بالإضافة إلى أنواعه التي تختلف حسب السبب المؤدي إلى حدوثه، كما خصص المبحث الثالث من هذا الفصل إلى طرق معالجة هذا الاختلال عن طريق أدوات السياسة النقدية والتي من بينها المعروض النقدي و أسعار الصرف في النظام الثابت والمرن وكذا تأثير أسعار الفائدة عليه.

## الخاتمة

أما الفصل الثالث والذي يمثل الجزء التطبيقي من هذا البحث فقد تتبعنا من خلاله تطور كل من ميزان المدفوعات والذي طرأت عليه العديد من تغييرات بين الفائض والعجز وسبب هذا التغييرات تعود في الأساس إلى التغيير في أسعار البترول.

أما تطورات أدوات السياسة النقدية من حيث معدلاتها ونوعها فقد اختلفت حسب الوضعية النقدية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة.

وكان لسعر الصرف تأثير في ميزان المدفوعات الجزائري باعتبار أن العمليات مع الخارج تحدث بالعملة الصعبة حيث أن التغييرات التي تحدث في سعر الصرف سواء بسلب أو الإيجاب تؤثر في الموازين المدفوعات الدول التي تربطها مع بعض تعاملات إقتصادية، وقد عرف سعر الصرف الجزائري تدهورا في سعر صرفه ابتداء من سنة 2014 انخفاضا كبيرا أمام الدولار واليورو، ويعود السبب الرئيسي في هذا إلى التدهور الذي عرفته أسعار البترول خلال هذه السنوات.

### نتائج اختبار الفرضيات:

4. الفرضية الأولى يعتبر البنك التجاري المسؤول عن تحديد معدل الاحتياطي القانوني الذي يقدمه للبنك المركزي فرضية غير محققة حيث يحدد البنك المركزي حجم الاحتياطي القانوني الذي يطلبه من البنوك التجارية على حسب نوع السياسة التي يتبعها.

5. الفرضية الثانية: يعتبر التحكم في المعروض النقدي من أهم الأسباب لمعالجة إختلال ميزان المدفوعات فرضية محققة فالزيادة أو التخفيض من المعروض النقدي سوف تزيد أو تخفض من الطلب على السلع الخارجية وبالتالي التأثير في الميزان التجاري الذي يعد ركيزة أساسية في ميزان المدفوعات.

## الخاتمة

6. **الفرضية الثالثة:** أداة السياسة النقدية الأكثر فعالية التي استخدمها البنك المركزي للمعالجة الاختلال الذي أصاب ميزان المدفوعات هي أداة معدل إعادة الخصم **فرضية غير محققة** حيث كان لأداة استرجاع السيولة التي تم استحداثها الأثر الأكبر في معالجة الاختلال الذي حدث لميزان المدفوعات.

### نتائج الدراسة:

من خلال ما تم استعراضه في موضوع البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تعتبر أداة استرجاع السيولة من أنجح الأدوات التي استعملها البنك المركزي لإمتصاص فائض السيولة.
2. يعود السبب الرئيسي وراء الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات في الجزائر هو التقلبات الحاصلة في أسعار البترول.
3. تمثل صادرات المحروقات الجزء الأكبر من واردات الإقتصاد الجزائري.
4. نجاح سياسة إحتواء الواردات التي تبناها البنك المركزي من خلال التدابير التي قام لتأطير الواردات وذلك لتقليل من حجم الاستيراد خاصة في المنتجات الزراعية.
5. ارتباط ميزان المدفوعات الجزائري بوضعية الميزان التجاري الذي يعتبر المرجع الأساسي لحالتي العجز والفائض، فيما يلعب حساب رأس المال دورا ثانويا.
6. سمحت سياسة التمويل الغير التقليدي الذي اعتمدها السلطات النقدية مؤخرا بتحقيق الأثر المطلوب من خلال زيادة الكتلة النقدية لكن آثارها التضخمية طالت الإقتصاد الجزائري.
7. اعتماد البنك المركزي في تحقيق أهدافه على الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية بكثرة ويرجع ذلك لفعاليتها مقارنة بالأدوات المباشرة ولكن مع تهميش لسياسة السوق المفتوحة نظرا لعدم تطور السوق المالي وضعف الثقة في النظام المصرفي الجزائري.

## الخاتمة

8. إن الانحراف الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل اليورو له تأثير على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث خسائر والتي تمس بالدرجة الأولى تدهور القدرة الشرائية لعائدات النفط وبالتالي التأثير على القدرة الشرائية لإيرادات الجزائر وبالتالي تدهور رصيد ميزان المدفوعات كما تؤدي أيضا إلى ارتفاع قيمة الواردات بسبب ارتفاع عملة الدفع خاصة وأن أغلبها باليورو.

9. العجز الشبه الدائم في رصيد حساب رأس المال يعود إلى قلة رؤوس الأموال الداخلة إلى الجزائر.

### اقتراحات والتوصيات:

فيما يلي بعض الإقتراحات التي نراها ضرورة لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات والدور الذي تلعبه السياسة النقدية في ذلك:

1. تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات والإهتمام بالقطاعات المنتجة لتحقيق الإكتفاء الذاتي في هذا المجال وتقليل من حجم الواردات.
2. منح إستقلالية أكبر للسياسة النقدية يسهل عمل البنك المركزي لأداء وظائفه في التأثير على الاتجاهات الإقتصادية .
3. اتباع سياسة نقدية تتناسب وظروف الإقتصادية لدولة وتفعيل دور أدوات السياسة النقدية المباشرة والأدوات الأخرى.
4. إنشاء سوق مالي متطور ليستجيب لتغيرات التي يحدثها البنك المركزي في أدوات السياسة النقدية وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة.

## الخاتمة

---

### آفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات في الجزائر وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيدات وفيما يلي بعض المواضيع التي قد تكون أساس لبحوث لاحقة:

1. أثر تقلبات أسعار البترول في إدارة أدوات السياسة النقدية.
2. تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات.
3. آليات تعزيز دور أدوات السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات.

# قائمة المداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

أ - قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	أهم بنود ميزان المدفوعات	44
2	تطور ميزان المدفوعات خلال 2000-2008	63
3	تطور معدل إعادة الخصم خلال 2000-2008	66
4	تطور معدل احتياطي الإجمالي خلال 2000-2008	67
5	تطور آلية إسترجاع السيولة خلال 2002-2008	69
6	تطور الوديعة المغلة للفائدة خلال 2005-2008	70
7	تطور الكتلة النقدية خلال 2000-2008	72
8	تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال 2000-2008	74
9	تطور ميزان المدفوعات خلال 2009-2013	76
10	تطور أدوات السياسة النقدية خلال 2009-2013	78
11	تطور أدوات الكتلة النقدية خلال 2009-2013	80
12	تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار واليورو وخلال 2009-2013	82
13	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال 2014-2017	84
14	تطور أدوات السياسة النقدية 2014-2017	88
15	تطور الكتلة النقدية خلال 2014-2017	90
16	تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال 2014-2017	91

ب- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	استراتيجية السياسة النقدية	11
2	إعادة التوازن لحالة العجز عن طريق سعر الصرف	58
3	إعادة التوازن احالة الفائض عن طريق سعر الصرف	59
4	مقارنة تطور الكتلة النقدية M2 بتطور المتحات النقدية M1 في الجزائر خلال 2000-2008	74
5	مقارنة تطور الكتلة النقدية M2 بتطور المتحات النقدية M1 في الجزائر خلال 2009-2013	82
6	مقارنة تطور الكتلة النقدية M2 بتطور المتحات النقدية M1 في الجزائر خلال 2014-2017	91

# قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. احمد الأشقر، " الاقتصاد الكلي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
2. أحمد رمزي عبد العال، " العلاقة التبادلية بين الدولة وفاعلية السياسة النقدية"، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2013.
3. أحمد زهير شامية، " النقود والمصارف"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
4. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، " اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2002.
5. أنس بكري، وليد صافي، " النقود والبنوك" ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) ، 2009.
6. بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
7. جمال الدين لعويسات ، " العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.
8. حسين بن هاني، " اقتصاديات النقود والبنوك"، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
9. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2000.
10. رانيا محمود عماره، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، مدرسة الدراسات العربية، مصر، 2015.
11. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، " التمويل الدولي"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2013.

12. رحيم حسن، "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي و الغربي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
13. رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العصرية، مصر، 2011.
14. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
15. زينب عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الفتح للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.
16. سالم رشدي سيد، "إدارة التمويل الدولي"، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2015.
17. سمير فخري نعمة، "العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011.
18. سيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
19. طارق فاروق الحصرى، "الاقتصاد الدولي"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
20. عادل أحمد حشيش، مجدى محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان)، 2003.
21. عبد الكريم جابر العيساوي، "التمويل الدولي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2012.
22. عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2004.
23. علي كنعان، "النقود والصيرفة الإلكترونية"، دار المنهل اللبناني، بيروت (لبنان)، 2012.
24. كامل بكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2000.

25. لعلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت (لبنان)، 2006.
26. ماهر ظاهر بطرس، نشأت ادوارد ناشد، "الاقتصاد الدولي"، دار النورس للطباعة، مصر.
27. مجدى محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية (مصر) 2007.
28. محمد سعيد السمهوري، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011.
29. محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001.
30. محمود عزت اللحام وآخرون، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2017.
31. محمود يونس، عبد المنعم مبارك، "مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر) 2002-2003.
32. مصطفى رشدي شيحة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار الجامعة للطباعة، بيروت، 1985.
33. مفتاح صالح، "النقود والسياسة النقدية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، 2005.
34. مفيد عبد اللوي، "محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
35. ناظم محمد النوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، زهران للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) 1999.
36. هجير عدنان زكي أمين، "الاقتصاد الدولي"، إثراء للنشر والتوزيع، العراق، 2010.
37. هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.
38. وديع طوروس، "المدخل إلى الاقتصاد النقدي"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011.

المذكرات:

39. أكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011.
40. امحمد بن البار، "أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة مسيلة، 2016-2017.
41. بنابي فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.
42. حاجي سمية، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.
43. حنان لعروق، "سياسة الصرف والتوازن الخارجي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة تلمسان، 2004، 2005.
44. زراقة محمد، "آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة تلمسان، 2015-2016.
45. عقبي لخضر، "أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2016-2017.
46. ميادة بلعاش، "أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

المحاضرات:

47. سنوسي علي، "محاضرات في النقود والسياسة النقدية"، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2015.

المقالات:

48. محمد بلوفي، "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد، المركز الجامعي تمارست، العدد 02، جوان

2012.

المراجع بالأجنبية:

49. Joset Peyard, **Gestion financière international** ,Paris,1990.

50. Marie De Laplace , " **Monnaie et Financement de L'économie**", Dunod , Paris,

2003.

المواقع الإلكترونية:

51. [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
/	الشكر والعرفان
/	الإهداء
/	قائمة الجداول والأشكال
أ- و	المقدمة
أ	تمهيد
ب	إشكالية البحث
ب	الأسئلة الفرعية
ب	فرضيات البحث
ب	أهداف البحث
ج	أهمية الدراسة
ج	المنهج المتبع
ج	حدود الدراسة
د	الدراسات السابقة
هـ	هيكل البحث
31-2	الفصل الاول: الإطار النظري للسياسة النقدية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
3	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
4	المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية
5	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
5	الفرع الأول: الأهداف الأولية
7	الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة

## فهرس المحتويات

9	الفرع الثالث: الأهداف النهائية
12	المبحث الثاني: السياسة النقدية في المدارس الإقتصادية
12	المطلب الأول: السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية
12	الفرع الأول: افتراضات النظرية النقدية
13	الفرع الثاني: السياسة النقدية الكلاسيكية
14	المطلب الثاني: السياسة النقدية في المدرسة الكينزية
15	الفرع الأول: أهم الأفكار النقدية لدى كينز
16	الفرع الثاني: السياسة النقدية الكينزية
17	المطلب الثالث: السياسة النقدية في المدرسة النقدية الحديثة
17	الفرع الأول: محددات طلب النقود عند فريدمان
18	الفرع الثاني: السياسة النقدية في المدرسة النقدية الحديثة
20	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية
20	المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية
21	الفرع الأول: سياسة معدل إعادة الخصم
23	الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة
25	الفرع الثالث: سياسة تعديل نسبة الإحتياطي القانوني
27	المطلب الثاني: الأدوات الكيفية
27	الفرع الأول: تأطير القروض
28	الفرع الثاني: سياسة الإنتقائية للقروض
29	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى
29	الفرع الأول: الإقناع الأدبي
29	الفرع الثاني: التعليمات والتوجيهات
31	خلاصة الفصل الأول
61-32	الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ومساهمة السياسة النقدية في معالجة

## فهرس المحتويات

	اختلاله
32	تمهيد
33	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
33	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات
34	المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
35	المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات
37	المطلب الرابع: هيكل ميزان المدفوعات
46	المبحث الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات
46	المطلب الأول: مفهوم الإختلال في ميزان المدفوعات
46	المطلب الثاني: أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات
46	الفرع الأول: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية
47	الفرع الثاني: أسباب هيكلية
47	الفرع الثالث: أسباب دورية
48	الفرع الرابع: الظروف الطارئة
48	الفرع الخامس: أسباب أخرى
49	المطلب الثالث: أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات
49	الفرع الأول: الإختلال العارض
50	الفرع الثاني: الإختلال الدوري
51	الفرع الثالث: الإختلال الموسمي
51	الفرع الرابع: الإختلال الهيكلي
52	المبحث الثالث: إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق أدوات السياسة النقدية
53	المطلب الأول: معالجة الإختلال عن طريق المعروض النقدي

## فهرس المحتويات

53	الفرع الأول: اثر المعروض النقدي في ظل نظام الصرف الثابت
55	الفرع الثاني: أثر المعروض النقدي في ظل نظام الصرف المرن
56	المطلب الثاني: أثر سعر الفائدة في معالجة إختلال ميزان المدفوعات
56	الفرع الأول: أثر سعر الفائدة في ظل نظام سعر الصرف الثابت
56	الفرع الثاني: أثر سعر الفائدة في ظل نظام سعر الصرف المزن
57	المطلب الثالث: آليات تصحيح الإختلال في ظل نظام أسعار الصرف المرنة
57	الفرع الأول: أثر أسعار الصرف المرنة في حالة العجز في ميزان المدفوعات
58	الفرع الثاني: أثر أسعار الصرف المرنة في حالة الفائض في ميزان المدفوعات
60	خلاصة الفصل الثاني
94-62	الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2000-2008
62	تمهيد
63	المبحث الأول: تطور ميزان المدفوعات والتطورات النقدية في الجزائر خلال 2000-2008
63	المطلب الأول: الوضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2000-2008
65	المطلب الثاني: أدوات سياسة النقدية خلال 2000-2008
66	الفرع الأول: معدل إعادة الخصم
67	الفرع الثاني: معدل الاحتياطي القانوني

## فهرس المحتويات

69	الفرع الثالث: آلية استرجاع السيولة
70	الفرع الرابع: الوديعة المغلة للفائدة
71	المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر خلال 2008-2000
72	الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال 2008-2000
74	الفرع الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال 2008-2000
76	المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات وتطورات النقدية في الجزائر خلال 2009-2013
76	المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات
78	المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال 2009- 2013
80	المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر خلال 2009-2013
80	الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال 2009-2013
82	الفرع الثاني: تطور سعر صرف في الجزائر خلال 2009-2013
84	المبحث الثالث: تطورات ميزان المدفوعات وتطورات النقدية في الجزائر خلال 2014-2017
84	المطلب الأول: تطورات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2014- 2017
88	المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية خلال 2014-2017
90	المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر خلال 2014-2017

## فهرس المحتويات

91	الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال 2014-2017
91	الفرع الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر
93	خلاصة الفصل الثالث
95	الخاتمة
100	قائمة الجداول والأشكال
103	قائمة المصادر والمراجع
109	قائمة المحتويات

## الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الذي تلعبه السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات، حيث تم إسقاط هذه الدراسة على وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، وقد عرف ميزان المدفوعات خلال 2000-2014 فائضا بسبب تحسن أسعار البترول ومنه استقرار في سعر الصرف الجزائري أمام العملات الصعبة الأخرى وتم خلال هذه الفترة تطبيق أدوات امتصاص السيولة، نظرا للفائض الذي عرفته السوق النقدية، أما خلال سنوات 2015-2017 فقد عرف ميزان المدفوعات عجزا نتيجة تدهور سعر صرف الوطني نتيجة انخفاض أسعار البترول ولقد تم تطبيق أدوات ضخ السيولة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، الكتلة النقدية، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، البنك المركزي.

## Abstract :

This study amide to know the monetary policy in the treatement of balance of payment this study was dropped on the balance of paymements situation in Algeria during a period of time 2000-2017 the balance of payment stais been knowen during the period 2000-2014 and has been know as result of the inporvement in oil price and stability in ths exchange of pots.in front of other hard currency was made during thes period , opplication of liqueidity obsorption tools due to the laek of liquedity in the cast market eiber during the period 2015-2017 the balance of payments has been defiend as deicit due to the deterioration of the national exchang rate as result of decline in oil price , liquidity injection tools have been implemented .

**Keywords :** monetary policy ,the mass of cash, palance of bayment, trade balance, central bank, redeem rate .

